التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي

INTERNATIONAL FOUNDATION FOR ELECTORAL SYSTEMS
IFES
30 Years

Global Expertise. Local Solutions.
Sustainable Democracy.

التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق

حسب النوع الاجتماعي

تشرين الاول 2019

المؤلف الرئيسي

جينا شيريلو

المؤلف المساهم

كارولين رودي

يود المؤلفون أن يشكروا زينب عبد الكريم ، غابرييل باردال ، إليزابيث رايتر ديتمير ، آنا ويكتوروفسكا ، وآمبر زبيري لمدخلاتهم ومراجعتهم لهذا المستند.

=

التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي
حقوق النشر © 2019 المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. جميع الحقوق محفوظة.

بيان الإذن: لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة ، إلكترونية أو ميكانيكية ، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها دون موافقة خطية من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

يجب أن تتضمن طلبات الحصول على إذن المعلومات التالية:

- وصف للمواد التي يُطلب إذن بنسخها.
- الغرض من استخدام المادة المنسوخة والطريقة التي سيتم استخدامها بها.
- اسم وعنوان واسم الشركة أو المؤسسة ورقم الهاتف ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني والعنوان البريدي.

الرجاء إرسال جميع طلبات الحصول على إذن إلى:

المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
International Foundation for Electoral Systems
2011 Crystal Drive, 10th Floor
Arlington, VA 22202
Email: editor@ifes.org
Fax: 202.350.6701

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

فكرة عامة 4

المنهجية 5

التقرير التقييمي 6

الإطار القانوني 6

إدارة الانتخابات 9

المشاركة السياسية للنساء 12

تسجيل الناخبين 17

معلومات للناخبين وتوعيتهم 20

الأحزاب السياسية / الائتلافات 23

التوصيات 26

الملحق 1: التوزيع حسب النوع الاجتماعي لموظفي المفوضية 29

الملحق 2: الهيكل التنظيمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) 31

الملحق 3: تصنيف الناخبين حسب الجنس 33

المراجع 35

ملخص تنفيذي

على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ منذ سقوط نظام صدام حسين، مازالت النساء في العراق على هامش الحياة السياسية، ويتم استبعادهن من عمليات صنع القرار. القرارات والسياسات التي تنفذها المؤسسات الحكومية تساعد في تشكيل التصورات المتعلقة بالأدوار التي يلعبها الرجال والنساء في المجتمع العراقي وتحديد إمكانية وصولهم إلى الحقوق والموارد. ويمثل إجراء انتخابات شاملة نقطة انطلاق مهمة لضمان قدرة جميع العراقيين على بناء ديمقراطية أكثر تطوراً تستجيب للنساء والرجال على حدٍ سواء، وتكون مسؤولة أمامهم. قبل إجراء انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في أبريل (نيسان) 2020، من المهم النظر في كيفية جعل انتخابات العراق شاملة لجميع المواطنين.

على الرغم من التاريخ المثير للإعجاب للحركة النسائية العراقية، الا انه حتى اليوم لا توجد مساحة لعملية انتخابية يستطيع من خلالها النساء والرجال ان يتمتعوا بفرص متكافئة وحق في الوصول على قدم المساواة. وعلى الرغم من ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تدرك أهمية إشراك المرأة، فإن الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ برامج المساواة الخاصة بالجندر وفريق العمل المعني بالجندر سيعرقل تنفيذ العديد من تلك المبادرات الرامية إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة. كذلك اقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي هي أيضاً خطوة إيجابية، ولكن عدم الوضوح في كيفية تطبيقها على النحو الصحيح وعلى أية انتخابات يشكل مصدراً للارباك وعدم الثقة. في الماضي، كانت بعض حملات توعية الناخبين تنطلق في وقت متأخر جداً، ولم تستهدف على نحوٍ كافٍ الفئات المهمشة في الاماكن النائية، وخاصة النساء اللاتي ينتمين أيضاً إلى مجموعات مهمشة أخرى (مثل النساء من الأقليات العرقية والدينية والنساء اللاتي اضطررن للنزوح). وللأحزاب السياسية تاريخ في عدم توفير الدعم المالي الكافي أو الشبكات أو الموارد الكافية سواء للمرشحات منهن أو اللواتي تم انتخابهن لمناصب ، بالاضافة الى قلة الكوادر القيادية النسوية في الأحزاب السياسية. وأخيراً، غالباً ما تكون النساء اللواتي يشاركن في العملية السياسة - ولا سيما المرشحات - هدفاً للتضليل وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف الضغط عليهن في صمت والانسحاب من الحياة السياسية.

والغرض من هذا التقرير هو تحديد فجوات بالنسبة للنوع الاجتماعي والفرص الممكنة لتعزيز مشاركتهن في العملية السياسية والتخفيف من العقبات التي تعيق هذه المشاركة. من الممكن أن يكون للنتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير تأثير على تعزيز المساواة بين الجنسين في العمليات السياسية والانتخابية، وهناك توصية بأن يقوم أصحاب المصلحة بتنفيذ هذه التوصيات لزيادة المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء العراق. وتم جمع المعلومات من خلال اللقاءات المباشرة والمقابلات شبه المنظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

هناك فرص كبيرة و عوارض مستمرة تتعلق بتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العمليات السياسية والانتخابية.
ويسلط الجدول أدناه الضوء على بعض أهم تلك الخطوات التي تم تحديدها في هذه الدراسة.
ويرد وصف لها كذلك في الفرع المتعلق بنتائج التقييم من هذا التقرير.

ملخص نتائج التحليل حسب النوع الاجتماعي		
الفئة	الفرص	نقاط الضعف
الإطار القانوني	• قام العراق بالتصديق على الاتفاقيات الدولية والتوقيع على بعض الأطر الإقليمية التي تدعم مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل. • يضمن الدستور العراقي حقوق المرأة في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة العامة. • هناك حصة للمرأة نسبتها 25 في المائة للمناصب التي يتم شغلها بالانتخاب.	• تتيح قواعد الاستبدال فرصة للحزب لاستبدال امرأة برلمانية برجل. • لا تتضمن لوائح تخصيص المقاعد التي تدعم قانون الكوتا النسائية إرشادات للمرشحات اللائي يفزن بشكل مستقل عن الكوتا.
الادارة	• توجد مجموعة عمل معنية بالمساواة بين الرجل والمرأة وقد قامت هذه المجموعة بتنفيذ برامج هامة. • المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) مستعدة لجمع و/ أو قامت بجمع بيانات مصنفة	• تشكل النساء 14 في المائة فقط من موظفي المفوضية. • لا توجد نساء في مجلس المفوضين. • لا تخصص إدارات المفوضية (IHEC) أي أموال للتدخلات والبرامج الخاصة بالمساواة بين الرجل والمرأة.

	حسب النوع الاجتماعي خلال مراحل متعددة من العملية الانتخابية.	• لا توجد ميزانية مخصصة لفريق الجندر التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وليم يخصص له موظفون يعملون بدوام كامل.
المشاركة السياسية للنساء	• 77 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أيدوا حقوق المرأة.[1] • وجود منظمات مجتمع مدني امعنية بالنساء و قادرة على تقديم الدعم لزيادة المشاركة السياسية للمرأة في التصويت والترشح. • يوجد في العراق نسبة أعلى من النساء في البرلمان مقارنة بنسبة الكوتا سواء على المستوى العالمي او الإقليمي.[2]	• هناك نقص في النساء في المناصب القيادية السياسية - كما هو الحال في الحكومة - للعمل كنماذج في أدوار يُحتذى بها أو في أدوار قيادية بارزة. • هناك هجمات ومضايقات منتشرة على الإنترنت ضد النساء المشاركات في العملية السياسية سواءً عند الترشح أو التصويت أو العمل كمسؤولين في الانتخابات. • لا توجد نساء في المناصب الوزارية. • هناك بعض حالات التصويت العائلي.
تسجيل الناخبين	• في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، كان هناك موظفات في جميع فرق التسجيل. • خلال انتخابات 2018، كانت هناك فرق تسجيل متنقلة حيث ذهبت تلك الوحدات إلى مخيمات النازحين. • لوائح حماية الخصوصية تساعد النساء على الشعور براحة أكبر عند التسجيل.	• يجب على الناخبين الذهاب إلى مراكز التسجيل مرتين للحصول على بطاقات الناخبين البيومترية. نظرًا للصراع في بعض المناطق، ومسؤوليات رعاية الأطفال، قد يكون من الصعب على السيدات الذهاب مرتين إلى مراكز التسجيل. • معلومات الناخبين عن إجراءات تسجيلهم هي معلومات محدودة. • المناطق التي يزيد فيها انعدام الأمن والمعتقدات الثقافية ذات الطابع المحافظ ينخفض فيها عدد النساء اللائي يقمن بتسجيل أنفسهن للتصويت.
معلومات الناخبين وتوعيتهم	• بعض حملات توعية الناخبين التي تقودها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) كانت تستهدف السيدات الناخبات على وجه التحديد. • تم إعداد مواد توعية الناخبين بلغات متعددة لجعل الوصول إليها أكثر سهولة.	• قلة التنسيق بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني تمثل فرصة ضائعة لضمان وصول التوعية بشأن الانتخابات إلى النساء. • المعلومات الخاطئة والتضليل يؤثران بشكل غير متناسب على مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. • بدأت حملات توعية وتثقيف الناخبين في وقت متأخر للغاية بالنسبة للانتخابات البرلمانية لعام 2018.
الأحزاب السياسية/ الائتلافات	• ينص قانون الأحزاب السياسية على أن تقوم الدولة بتمويل الأحزاب، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية زيادة مصادر التمويل المتاحة للنساء، إذا تم تطبيق الأموال المرصودة أو الاعتمادات المخصصة أو المبادئ التوجيهية الطوعية للأحزاب على هذا البند.	• الرجال يتم تزويدهم بموارد للحملات أكثر من النساء. • في الانتخابات الأخيرة، كان جميع قادة الأحزاب السياسية والائتلافات الحزبية من الرجال. • في الانتخابات الأخيرة، ترأس الرجال معظم قوائم الأحزاب. • لا تملك الأحزاب هياكل داخلية تُسَّهل مشاركة المرأة في الحزب، كما أن الأحزاب تفتقر إلى الشفافية في اتخاذ القرار.

[2] يحتل العراق المرتبة 67 على مستوى العالم من حيث نسبة النساء في البرلمان من بين 192 دولة تتوفر عنها بيانات، مما يجعله أعلى بقليل من المتوسط العالمي (24.3 في المائة) وأعلى من متوسط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19 في المائة). المصدر: "المرأة في البرلمانات: المتوسطات العالمية والإقليمية"، الاتحاد البرلماني الدولي، غير مؤرخ http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm.. "النسبة المئوية للنساء في البرلمانات الوطنية"، الاتحاد البرلماني الدولي، https://data.ipu.org/women-ranking.

فكرة عامة

تأثير المرأة على الساحة السياسة في العراق لم يتبع مسارًا خطيًا، ولكن تم تشكيله بواسطة حركة المد والجزر في المشهد السياسي في العراق من خلال مختلف الأنظمة والصراعات والاضطرابات المدنية. خلال طفرة النفط في السبعينيات من القرن العشرين، استثمر العراق في سكانه (بدلاً من استيراد العمالة الأجنبية كما في الكويت والسعودية)، ودفع بقوة كبيرة نحو تعليم المرأة. وفي الوقت الذي تولى فيه صدام حسين السلطة في عام 1979، كانت هناك أنظمة قد تم وضعها لتمكين المرأة من القيام بدور فعال في القوى العاملة، مثل الرعاية المجانية للأطفال والذهاب إلى العمل والتعليم المجاني. ومع ذلك، تم إسكات المعارضة السياسية، وكانت النساء الأعضاء في الاتحاد العام لنساء العراق هن فقط القادرات على التنظيم العلني.[3] خلال الحرب مع إيران في ثمانينات القرن العشرين، انتقلت نفقات الدولة العراقية من البرامج الاجتماعية إلى المجهود الحربي، وصاحب ذلك انتقال المزيد من النساء إلى القوة العاملة لتحل محل المقاتلين الذكور. وفي نهاية الأمر، كان هناك تحول في أيديولوجية الدولة في النظر إلى النساء على أنهن مشاركات متعلمات ومتحضرات في المجتمع وكذلك النظر إلى المرأة على أنها أم لجنود المستقبل. وقد تم تطبيق حوافز سياسية لتمكين المرأة من إنجاب أعداد كبيرة من الأطفال، مما عزز الأدوار التقليدية للرجل والمرأة. ومع ذلك، فإن أحد مظاهر الابتعاد عن هذا الاتجاه هو حصول جميع النساء على نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال في التصويت والترشيح للمناصب في عام 1980.[4] خلال الانتخابات البرلمانية في ذلك العام، كان نصيب النساء 6.4 في المائة من مقاعد المجلس الوطني و13.2 في المائة في عام 1985.[5]

بعد انتهاء الحرب بين إيران والعراق، أدت العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق بعد غزو صدام حسين للكويت إلى تدمير اقتصاد البلاد وارتفاع معدلات البطالة. وقد ذهبت الوظائف المتاحة بشكل عام إلى الرجال، في حين أن النساء اللاتي انضممن إلى القوى العاملة تم إرسالهن إلى المنزل لأن الدولة لم تعد قادرة على دفع الرواتب، وتغطية تكاليف رعاية الأطفال أو المواصلات. نظرًا للقمع السياسي، غادر العراق العديد من العراقيين العلمانيين الأكثر تعليماً ومن الطبقة الوسطى، مما أدى إلى ارتفاع النزعة المحافظة التي كان لها تأثير كبير على النساء. أصبحت الملابس أكثر احتشاما، وأدى ارتفاع الدعارة المدعوم من قِبل منتفعي الحرب إلى ان يحيط أفراد الأسر من الذكور بحماية شديدة للزوجات والأخوات والبنات.[6]

بعد تدخل الولايات المتحدة وحلفائها في العراق عام 2003، بدأت الجماعات النسائية في الظهور مرة أخرى ونجحت في كسب حصة بنسبة 25 في المائة من مقاعد البرلمان العراقي في الدستور العراقي لعام 2005. ومع ذلك، فإن الصراع المستمر المتعلق بالغزو الأمريكي للعراق وانتشار الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، قلل من حرية حركة المرأة، مما أعاق قدرة البرلمانيات على العمل في دوائرهن الانتخابية وقدرة النساء على المشاركة بحرية في الأنشطة السياسية. كما أدى ذلك إلى استمرار الأدوار التقليدية للرجل والمرأة، حيث هاجرت أعداد كبيرة من ذوي العقلية العلمانية إلى خارج البلاد، الامر الذي ادى الى تعزيز قوة المحافظين على الحد من مشاركة المرأة وقيادتها، تمشيًا مع بنيتهم الاجتماعية. لهذا فإنه على الرغم من المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا تزال المرأة على هامش الحياة المدنية والسياسية.

---

[3] نادرة العلي ونيكولا برات، "تنظيم المرأة والصراع في العراق منذ عام 2003"، مجلة النسوية، العدد 88 (2008): 74-85، https://www.jstor.org/stable/30140876.

[4] "نبذه عن وضع المرأة في العراق قبل سقوط حكومة صدام حسين" (هيومن رايتس ووتش، نوفمبر / تشرين الثاني 2003، https://www.hrw.org/legacy/backgrounder/wrd/iraq-women.htm#P42_12857.

[5] فاليريا فيلاردو وسارة بيطار، "ملف النوع الاجتماعي - العراق: تحليل لحالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق" (أوكسفام، الأمم المتحدة للمرأة، ديسمبر / كانون الأول 2018)، https://doi.org/10.21201/2018.3460.

[6] جويل وينج، "النساء العراقيات قبل وبعد الغزو عام 2003، مقابلة مع البروفيسور ناجي العلي بجامعة لندن" الفوضى على العراق (مدونة)، 23 ديسمبر 2013، http://musingsoniraq.blogspot.com/2013/12/iraqi-women-before-and- after-2003.html.

المنهجية

كان الغرض من هذا التحليل للمساواة بين الرجل والمرأة هو تحديد الفجوات بين الجنسين والفرص المتاحة لتعزيز الإدماج السياسي وتخفيف العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة العراقية. من الممكن أن يكون للنتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير تأثير على تعزيز المساواة بين الجنسين في العمليات السياسية والانتخابية، وهناك توصية بأن يقوم أصحاب المصلحة المحددين بتنفيذ هذه التوصيات لزيادة المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء العراق. سوف تقوم مجموعة تعزيز الانتخابات و العملية السياسية والذي يضم المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) بدمج هذه التوصيات في البرامج الحالية في العراق لضمان شمول وتحقيق التوازن بين الرجل والمرأة.

بالإضافة إلى إجراء مراجعة مكتبية شاملة، قاد كل من منتدى تعزيز العمليات الانتخابية والسياسية والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية مهمة البحث الميداني لتحليل المساواة بين الرجل والمرأة، والتي تمت في الفترة من 24 فبراير/ شباط إلى 6 مارس/ آذار 2019 في بغداد، العراق. وأجريت مقابلات مع مجموعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية وموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والبرلمانيين والمنفذين الدوليين. وساعد المعهد الجمهوري الدولي/ منتدى تعزيز العمليات الانتخابية والسياسية في تنظيم التقييم والاجتماعات وكذلك في تحليل البيانات وتوفير السياق المتعلق بالقضايا الانتخابية في العراق. وكانت جميع المقابلات شبه منظمة وجرت بمساعدة مترجم لغة عربية. لكي يتحلى الأفراد الذين تم إجراء المقابلة معهم بالصراحة والصدق - ولضمان عدم تعرضهم للانتقام بسبب تعليقاتهم - لم تكن هناك قائمة بالأشخاص الذين تمت مقابلتهم كجزء من هذا التقرير. تم إخطار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بهذه الإجراءات لحماية هويتهم قبل بدء المقابلات. يركز هذا التحليل المعني بالمساواة بين الرجل والمرأة على العراق الفيدرالي، وبالتالي لا يخوض في التفاصيل حول المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي في كردستان العراق، والتي لديها هيئة لإدارة الانتخابات ولديها برلمان ودستور خاص بها.

من المهم أن نتذكر أنه ليس كل النساء لديهن نفس التجارب، وبالتالي، فقد أجري التحليل بعدسة متعددة الجوانب. وقد أخذ التحليل في الاعتبار التجارب المختلفة للنساء من مختلف الهويات المهمشة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: النساء ذوات الإعاقة، والنساء الريفيات، والنساء من مختلف الأعمار، والنساء من الأقليات العرقية و / أو الدينية، والنساء النازحات داخلياً.

وقد تم تمويل هذا التحليل المعني بالمساواة بين الرجل والمرأة من قِبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، من خلال برنامجها للانتخابات العالمية والتحولات السياسية الذي ينفذه منتدى الانتخابات وتعزيز العملية السياسية. يتضمن برنامج منتدى تعزيز الانتخابات والعملية السياسية الحالي في العراق ثلاثة أهداف رئيسية: تقديم الدعم الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل التخطيط بكفاءة وفعالية وتمويل وإجراء أول انتخابات إقليمية بعد التخلص من داعش ؛ تعزيز منظمات المجتمع المدني العراقية لإجراء التوعية المدنية وتوعية الناخبين قبل الانتخابات المحلية وبعدها؛ وتمكين المجتمع المدني العراقي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من تنفيذ تدابير تخطيط وإصلاح الدورة الانتخابية المستهدفة لتعزيز العمليات الانتخابية ما بعد الانتخابات المحلية.

ترى المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية أن الديمقراطية تستمد جذورها من إدماج النساء والرجال في إدارة بلادهم بالتساوي وبتخويلهم الصلاحيات اللازمة. لتحقيق مهمتنا المتمثلة في النهوض بالحكم الرشيد والحقوق الديمقراطية من خلال تمكين الفئات ذات التمثيل الضعيف في المجتمع من المشاركة في العملية السياسية تعمل المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية على ضمان المشاركة المتساوية والهادفة للنساء والرجال في الانتخابات وفي الحياة السياسية. يأخذ برنامج منتدى تعزيز الانتخابات والعملية السياسية في الاعتبار الحواجز التي تحول دون المشاركة المتساوية، بما في ذلك الصراع، والتطورات المؤسسية الانتقالية، والإطار الاجتماعي - الاقتصادي الثقافي. ويفترض هذا النهج أن النساء والرجال يتأثرون بشكل مختلف بهذه القيود وأن نجاح عمل منتدى تعزيز الانتخابات والعملية السياسية حول العالم يعتمد على فهم ومعالجة ديناميكيات النوع الاجتماعي. ويرى منتدى تعزيز الانتخابات والعملية السياسية أن الافتقار إلى الشمولية في العمليات الانتخابية لا يعيق حقوق المرأة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى انتخابات تفتقر إلى النزاهة وتعيق العملية الديمقراطية إلى حد كبير.

التقرير التقييمي

فيما يلي نتائج التقرير، الذي جاء في ستة أقسام (الإطار القانوني، وإدارة الانتخابات، والمشاركة السياسية للمرأة، وتسجيل الناخبين، ومعلومات الناخبين والتعليم والأحزاب السياسية/ الائتلافات). كل قسم تليه توصيات تفصيلية تستند إلى النتائج الموجودة في ذلك القسم. وفي نهاية التقرير قائمة بالتوصيات تتضمن كل توصية، والجهة الفاعلة المسؤولة، ومستوى الأولوية في نهاية التقرير.

الإطار القانوني

ينص الدستور العراقي، الذي اعتُمد في عام 2005، على أن جميع العراقيين متساوون أمام القانون ويحظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي (المادة 14).[7] تنص الديباجة على أننا "نحن شعب العراق ... عقدنا العزم برجالنا ونسائنا وشبابنا وشيوخنا ... على الاهتمام بالمرأة وحقوقها. وتنص المادة 20 من الدستور العراقي بالتحديد على أن "للمواطنين العراقيين، رجالاً ونساءً، الحق في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما في ذلك الحق في التصويت والانتخاب والترشح للمناصب." ومع ذلك، فإنه من خلال النص على أنه "لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع أحكام الإسلام المعمول بها"، يفتح الدستور الباب لمزيد من التفسيرات المحافظة التي يمكن أن تحد من حقوق المرأة.[8] ونتيجة لذلك، من الممكن أن يعتمد وضع المرأة في العراق إلى حدٍ كبير على تطبيق الشريعة الإسلامية وعلى أولويات وتفسيرات وتفضيلات السلطات الدينية التي هي من الذكور.

صادق العراق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1986، لكنه لم يوقع بعد أو يصادق على بروتوكوله الاختياري، الذي ينشئ آليات لتقديم الشكاوى والتحقيق فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسجل العراق تحفظه على الفقرتين (و) و (ز) من المادة 2، التي تدعو الدول إلى تعديل أو إلغاء القوانين والقوانين الجنائية الحالية التي تميز ضد المرأة؛ وعلى المادة 16 المتعلقة بالقضاء على التمييز في الزواج والعلاقات الأسرية؛ والمادة 29، فقرة 1، فيما يتعلق بمبدأ التحكيم الدولي بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها.[9]

كما صادق العراق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صيغ في عام 2004 ويحتوي على عدة بنود تشير إلى حق المرأة والرجل في المشاركة على قدم المساواة في السياسة.[10] أُنشئت اللجنة العربية لحقوق الإنسان لمراقبة تنفيذ الميثاق، وعلى الرغم من أن اللجنة ليس لديها أي آليات للتنفيذ، إلا أن اثنين من أعضاء اللجنة السبعة هم من النساء.[11] "[12] قدم العراق تقريره الدوري الأول إلى اللجنة في عام 2018. كما أن العراق أيضًا دولة عضو في جامعة الدول العربية، التي نشرت إعلان القاهرة للمرأة العربية: خطة ما بعد عام 2015 في

[7] "دستور العراق لعام 2005" (المشروع التأسيسي، 2005)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

[8] المرجع السابق، القسم 1، المادة 2.

[9] "حالة المعاهدات: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspxsrc=IND&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&lang=en#EndDec

[10] "الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا، 22 مايو 2004، http://hrlibrary.umn.edu/instree/loas2005.html.

[11] "أعضاء لجنة حقوق الإنسان"، جامعة الدول العربية، غير مؤرخ، http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/CommitteeMembers.aspx?RID=1

[12] ستيفاني شابان وصافية الطرابلسي، "دور جامعة الدول العربية"، المنظمات الإقليمية، المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، 2017)، https://www.idea.int/sites/default/files/publications/chapters/regional-organizations-gender-equality-and-the-political-empowerment-of-women/regional-organizations-gender-equality-and-empowerment-of-women-chapter-3.pdf.

عام 2014.[13] يتضمن إعلان القاهرة توصيات محددة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة - بما في ذلك وضع تدابير خاصة مؤقتة، مثل الكوتا النسائية- ولكن الإعلان غير ملزم قانوناً، ولا توجد "آلية لإلزام الدول الأعضاء على الامتثال لقرارات جامعة الدول العربية."[14]

الكوتا النسائية : مجلس النواب

نظام الانتخابات البرلمانية في العراق هو نظام التمثيل النسبي للقائمة المفتوحة، حيث يمكن للناخب اختيار كيان سياسي ومرشح محدد على قائمة. ويقضي دستور العراق على أن يكون ربع أعضاء مجلس النواب على الأقل من النساء.[15] هذا النص تمت ترجمته كوتا نسائية، بحيث تكون نسبة 25 في المائة من المقاعد البالغ عددها 329 مقعدًا (أو 83 مقعدًا) للمرشحات، على الرغم من أن المنظمات النسائية دعت إلى تخصيص حصة بنسبة 40 في المائة. يجب على الكيانات السياسية تقديم قوائم بأسماء المرشحين، تضم 25 في المائة على الأقل من النساء المرشحات. إذا كانت القائمة لا تفي بهذا الشرط فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) ترفض القائمة.

يتم تخصيص مقاعد النساء في مجلس النواب وفقًا لشروط تخصيص المقاعد في لوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، حسب طريقة سانت ليغو المعدلة،[16] الصادرة عن مجلس المفوضين والمصادق عليها في 23 مارس/ آذار 2018.[17] وفقًا للائحة، يتم أولاً توزيع جميع المقاعد بغض النظر عن جنس المرشحين. وبعد ذلك، إذا لم تحصل النساء على 25 في المائة من المقاعد، بالنسبة لكل محافظة، يتم تخصيص أحد المقاعد التي فازت بها قائمة الأحزاب لامرأة بعد كل ثلاثة فائزين من الرجال. وإذا كان ذلك لا يحقق حصة الـ 25 في المائة من المقاعد فهناك ست خطوات إضافية منصوص عليها في اللائحة لضمان حصول النساء على 83 مقعدًا على الأقل.

وعلى الرغم من أن معظم النساء تم انتخابهن لعضوية البرلمان بموجب قاعدة الكوتا هذه، إلا أن بعضهن يتم أيضًا انتخابهن مباشرة، بغض النظر عن هذه النسبة. وبالرغم من ان الانتخابات البرلمانية العراقية تجرى وفق نظام القائمة المفتوحة إلا أن الناخبين يختارون حزباً واحدًا، ولديهم أيضًا حق اختيار مرشحين محددين، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى الانتخابات المباشرة للنساء. في عام 2018، فازت 22 مرشحة بمقاعد من خلال هذا النظام دون مساعدة من نظام الحصة. لشغل بقية المقاعد لتصل إلى 25 بالمائة، استخدمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) النظام الموضح في لوائح تخصيص المقاعد. وبهذه الطريقة، تم تلبية الحصة المحددة، وهناك حالياً 83 نائبة في مجلس النواب، أو 25.2 في المائة. الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الحصة البالغة 25 في المائة تمثل خطوة إيجابية لتمثيل المرأة إلا أن النساء يشكلن نصف السكان (حوالي 49.4 في المائة).[18] ومن ثم فإن الحصة حسب

[13] "إعلان القاهرة: اجتماع رفيع المستوى حول "الأهداف التنموية للألفية للنساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية": خطة التنمية لما بعد عام 2015 "الفرص والتحديات""
http://www.unwomen.org/~/media/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/58/CSW58-declaration-cairo-en%20pdf.pdf

[14] شعبان وطرابلسي، "دور جامعة الدول العربية"

[15] "دستور العراق لعام 2005"، القسم 3، الفصل 1، المادة 49، الطبعة الرابعة (2005).

[16] يعني استخدام طريقة سانت-لاجي أنه سيتم توزيع المقاعد بين المرشحين في القائمة المفتوحة. يتم تخصيص المقاعد أولاً للكيانات السياسية المشاركة بناءً على عدد الأصوات الصحيحة التي تم الحصول عليها. سيتم بعد ذلك إعادة ترتيب المرشحين داخل قائمة مفتوحة بناءً على عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم. يعتبر المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات ضمن القائمة المفتوحة هو الفائز وتتم إعادة نفس الطريقة بالنسبة لبقية المرشحين. تم تغيير نظام الفرز بشكل طفيف عن طريقة الباقي الأكبر المستخدمة سابقًا بسبب حكم صادر عن المحكمة العليا ينص على أن الطريقة السابقة تتحيز ضد الأحزاب الصغيرة.

[17] "نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (12) لسنة 2018" (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات)،
http://www.ihec.iq/ihecftp/2018/en/sys12en.pdf, Section 3, Step 3.

[18] "السكان، الإناث (٪ من إجمالي السكان): العراق"، بيانات البنك الدولي، 2018
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZSlocations=IQ

النوع الاجتماعي لا ترقى إلى مستوى التمثيل الوصفي. وفي الحقيقة، في بداية الأمر، كانت الحصة حسب النوع الاجتماعي التي اقترحتها المنظمات النسائية العراقية هي 40 في المائة.[19]

ومن الثغرات الموجودة في الحصة الحالية حسب النوع الاجتماعي هي أنه إذا أصبح مقعد امرأة شاغرًا في مجلس النواب فمن الممكن شغله برجل. وقد يؤدي هذا إلى السماح للأحزاب بترشيح سيدات، وعند فوزهن يتم بعد ذلك ممارسة الضغط عليهن للاستقالة وتعيين رجل ليحل محلهن.

هناك أيضًا تسعة مقاعد مخصصة للأقليات الدينية، بحيث تكون خمسة من المقاعد التسعة للمسيحيين.[20]

الكوتا النسائية: مجالس المحافظات

على الرغم من أن الدستور ينص على تخصيص حصة لمجلس النواب إلا أنه لا يوجد نص في الدستور يتعلق بانتخابات مجالس المحافظات. في القانون رقم 12 (2018) المتعلق بالمحافظات وانتخابات مجالس الاقضية والنواحي، تنص المادة 12 على ما يلي:

يجب توزيع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة ويعاد ترتيب المرشحين على أساس عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح. المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات ضمن القائمة المفتوحة يعتبر هو الفائز، وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين، على أن تكون هناك مُرشحة امرأة بعد كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن عدد الفائزين من الرجال."

وقد أظهرت الانتخابات السابقة لمجلس المحافظة أن التطبيق الفعلي لهذا القانون يمثل تحديًا. حيث انه الى قبل اقل من أسبوعين من انتخابات مجلس المحافظة لعام 2009، لم تتضمن النسخة المنشورة من قانون الانتخابات التزاماً ثابتاً بنسبة الـ 25 بالمئة للكوتا النسائية .[21] وقد تُرك الأمر الى الهيئة الانتخابية لتفسير اللغة الغامضة في القانون - وهي مشابهة لنسخة القانون لعام 2018، المذكورة أعلاه - التي تنص على "امرأة بعد كل ثلاثة فائزين."
في انتخابات عام 2009، أعلنت هيئة الانتخابات أنها ستمنح المقعد الثالث الذي يفوز به أي حزب لإحدى المرشحات (وهذا يعني، بطبيعة الحال أنه لن يدخل حيز التنفيذ إلا بالنسبة للأحزاب الكبيرة والأكثر نجاحًا التي فازت بمقاعد متعددة).[22] وفي انتخابات مجالس المحافظات لعام 2013، ظلت اللغة في قانون الانتخابات كما هي، ولكن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) أصدرت قرارا يضمن أن تكون نسبة 25 في المائة من ممثلي كل مجلس محافظة من النساء.[23]

في 29 يوليو/ تموز 2019، وافق مجلس النواب على تعديلات على قانون انتخابات مجالس المحافظات الحالي، لكنه لم يتضمن أي تعديلات فيما يتعلق بتنفيذ الكوتا النسائية. ولم يتم بعد التوقيع على النسخة المعدلة من القانون من قبل الرئيس، كما ان جميع التعديلات لاتزال غير متاحة للجمهور، ولكن أبرزها تم نشره من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) في 25 يوليو/ تموز.

التوصيات

1. تعديل المبادئ الإرشادية الخاصة بتحديد الكوتا النسائية من أجل إيضاح القواعد المتعلقة بتخصيص المقاعد للمرشحات - بما في ذلك المرشحات اللاتي يتم انتخابهن من خارج الكوتا - لضمان التفسير المتزامن للوائح.

---

[19] زينب سلبي، "السياسة الخارجية: النساء المنسيات في العراق"، NPR، 15 مارس 2010
https://www.npr.org/templates/story/story.php? storyId=124687123

[20] نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (12) لسنة 2018" القسم رقم 2 (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات)
http://www.ihec.iq/ihecftp/2018/en/sys12en.pdf

[21] "التغييرات في قانون الانتخابات في العراق تضعف الكوتا النسائية"، أليسا ج. روبين وسام داغر، نيويورك تايمز، 13 يناير 2009،
https://www.nytimes.com/2009/01/14/world/middleeast/14iraq.html

[22] المرجع السابق.

[23] "مع بعض المكاسب الانتخابية في العراق، تعمل المرشحات نحو التغيير"، الأمم المتحدة للمرأة، 16 مايو 2013،
http://www.unwomen.org/news/stories/2013/5/with-some-electoral-gains-in-iraq-women-candidates-work-towards-change.

على الرغم من أن قانون الكوتا النسائية قد كفل أن تكون للنساء نسبة 25 في المائة من المقاعد في مجلس النواب، إلا أن ذلك عُرضة لإساءة التفسير والتلاعب المحتمل لأن اللوائح لا تحدد بوضوح كيف يمكن لوجود النساء اللائي يفزن بأصوات كافية لشغل مقعد مستقل عن الكوتا أن يؤدي إلى تشويه تطبيق صيغة الكوتا. وبالتحديد، إذا لم يتم تحقيق نسبة 25 في المائة من خلال الأصوات التي تم الإدلاء بها، فإن القانون يشترط تخصيص مقعد لامرأة بعد أن يفوز رجل بمقعد؛ ومع ذلك، إذا فازت امرأة بمقعد مباشرة (على سبيل المثال، في المرتبة الأولى أو الثالثة)، فإن القانون لا يحدد ما إذا كان مقعد المرأة حسب الحصة سوف يلي أول ثلاثة مرشحين يتم انتخابهم، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. القانون يمكن تفسيره بطرق متعددة، مما قد يؤدي إلى وضع النساء في أسفل القائمة، ويقلل من التمثيل العام. يوصى بأن يحدد القانون المقاعد الخاصة بالحصة لكل مقعد رابع، بغض النظر عن جنس المقاعد الثلاثة المنتخبة السابقة.

2. إدخال لوائح بشأن تطبيق الكوتا النسائية خلال انتخابات مجالس المحافظات.

قبل انتخابات مجالس المحافظات المقبلة، ينبغي على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) أن تصدر لوائح واضحة بشأن تطبيق الكوتا النسائية لهذه الانتخابات، من أجل الحيلولة دون حدوث أي لبس كما كان في الماضي. كما ينص القانون الحالي على أن نظام ا انتخابات مجالس المحافظات سيكون عبارة عن قائمة حزبية مفتوحة، ويمكن للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) أن تطبق نفس المنهج المستخدم في الانتخابات البرلمانية، مع مراعاة التغييرات المقترحة في التوصية الأولى أعلاه.

3. تعديل قانون الانتخابات بحيث يشترط أن يكون البديل لأي نائب مستقيل من نفس النوع الاجتماعي.

في الوقت الحالي، إذا استقالت نائبة عن منصبها، من الممكن أن يحل محلها رجل ما لم ينتج عن هذا الاستبدال انتهاك لقانون الكوتا النسائية والذي ينص على نسبة 25 في المائة للمرأة. لضمان عدم ترشيح الأحزاب للسيدات، والضغط عليهن للاستقالة، واستبدالهن بمرشحين ذكور، يجب تعديل قانون الانتخابات لإغلاق هذه الثغرة.

إدارة الانتخابات

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولة عن إجراء جميع الانتخابات والاستفتاءات في العراق وتنفيذها وفقاً للسياسات والإجراءات المحددة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس المفوضين . المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي تم تأسيسها من قبل مجلس النواب في مايو/ أيار2007، هي هيئة انتخابية مستقلة تتألف من تسعة أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس النواب وتحت إشرافهم. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لديها 19 مكتبا انتخابيا للمحافظات - مكتب في كل محافظة باستثناء بغداد، التي بها مكتبان، ومكتب إقليمي في كردستان ومكتب رئيسي في بغداد به موظفون دائمون. كما تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتعيين موظفين مؤقتين لعملية الاقتراع عندما تكون هناك انتخابات. ويتم تحديد أدوار ومسؤوليات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بموجب القانون 11 (2007) لمجلس النواب العراقي.

على الرغم من أن الحالات السابقة والمتكررة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات كان بها نساء مفوضات إلا أنه لا يوجد حاليًا أي عضو في المفوضية من النساء، ولا توجد حصة حسب النوع الاجتماعي لمفوضي المفوضية أو موظفيها لضمان تمثيل المرأة في هذه الهيئة الهامة. وقد أشار أحد الموضوعات إلى أنه عندما كان هناك عضو من النساء، كانت هذه المفوضة أكثر مشاركة وأكثر دعمًا للمساواة بين الجنسين وبرمجة الإدماج خلال العملية الانتخابية. وبدون وجود مدافع قوي في مجلس المفوضين الحالي، قد يكون من الصعب جمع الموارد والإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ برامج المساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى عدم وجود نساء في مجلس المفوضين، هناك 14 في المائة فقط (578 من أصل 4203) من الموظفين الدائمين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من النساء. يوجد في مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (أكبر نسبة من الأعضاء من النساء، بنسبة 19 في المائة (141 من أصل 736)، في حين تضم المكاتب في المحافظات 11 في المائة فقط من النساء (149 من أصل 1,355) أما المراكز الإقليمية ففيها 14 في المائة فقط من النساء (288 من أصل 2,112). وفي المقر الرئيسي، تضم دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي أكبر نسبة من النساء بمعدل 36 في المائة (10 من 28). لا يوجد في مكتب نائبي الرئيس التنفيذي (النائب الفني والنائب المالي والإداري) أي موظفات (لا يوجد سوى موظفتين وثلاثة موظفات على التوالي)، وفي قسم إدارة الانتخابات يوجد 11 في

المائة فقط من النساء (14 من أصل 129). في المقر الرئيسي، لا يوجد مديرات، وتمثل النساء 9.8 في المائة فقط من وظائف المستوى الإداري. يتضمن الجدول 1 أدناه التوزيع الكامل حسب النوع الاجتماعي للمناصب على مستوى الإدارة في مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الجدول 1: توزيع موظفي إدارة مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) حسب النوع الاجتماعي				
المسمى الوظيفي	النسبة المئوية للنساء	النساء	الرجال	الإجمالي
المفوض	%0.0	0	٩	٩
مدير	%0.0	0	٢٧	٢٧
نائب مدير	%12.1	4	٢٩	33
رئيس قسم	%٩,٦	٨	75	٨٣
رئيس الوحدة	%١٠,٦	٤٠	٣٣٦	376
الإجمالي	%٩,٨	٥٢	٤٧٦	٥٢٨

وفي المحافظات، يوجد في مكتب المحافظة في السليمانية أكبر نسبة من الموظفات بنسبة ٢٦ في المائة (١٥من أصل ٥٨)، في حين لا يوجد في مكتب صلاح الدين أي موظفات (٠ من أصل ٤٤). لا يوجد رؤساء لمكاتب المحافظة من النساء. كما تضم السليمانية أيضًا المركز الإقليمي الذي يضم أكبر نسبة من النساء - فعدد النساء (١٣)، في الحقيقة، أكبر من عدد الرجال (١٢) الذين يعملون في المكتب (٥٢ بالمائة). ولا يوجد أي من النساء في المكتب الإقليمي في الأنبار أو المكتب الإقليمي في أربيل (على الرغم من أن مكتب أربيل لا يضم سوى اثنين من الموظفين، في حين يضم مكتب الأنبار 44 موظفًا). يتضمن الملحق 1 تحليلًا كاملاً لموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) حسب الجنس والمكتب والدائرة.

في جميع أنحاء المنظمة، تشكل النساء - اللائي هن حوالي نصف سكان العراق - أقل من نصف موظفي المفوضية (IHEC). هناك أيضا نقص في عدد النساء في المناصب العليا، وأماكن صنع القرار، مما يحد من تأثيرهن على السيطرة على الموارد وتغيير السياسات.

يتكون مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من سبع دوائر، وهناك وحدات مختلفة تحت كل دائرة (انظر الملحق 2 للحصول على مخطط تنظيمي كامل). وعلى الرغم من عدم وجود دائرة رسمية أو وحدة خاصة بالجنسين، هناك مجموعة عمل معنية بالمساواة بين الجنسين، تتكون من موظفين من مختلف الدوائر. في عام 2011، بدأت مجموعة من الموظفات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عقد اجتماعات غير رسمية للتفكير في القضايا الخاصة بالجنسين والمتعلقة بالمؤسسة والعمليات الانتخابية. تم إضفاء الطابع الرسمي على المبادرة من خلال إنشاء مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين في 28 يونيو/ حزيران 2012 تحت إشراف نائب المدير التنفيذي التقني لدمج منظور المساواة بين الرجل والمرأة في العمليات الانتخابية، ولكن الأنشطة الرسمية لم تبدأ حتى عام 2015. أشار أحد المحاورين إلى أن أحد الأسباب وراء قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإضفاء الطابع الرسمي على مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين كان بناءً على توجيه من مجلس الوزراء، الذي طلب من كل وزارة حكومية تشكيل قسم للشؤون المساواة بين الجنسين. واليوم، يتكون الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين من ٢١موظفا (ثلاثة منهم من الرجال، أو ١٤ في المائة)، مع حورا ر. أمين - الذي يشغل أيضًا منصب رئيس قسم التدريب الدولي - كقائد فني ومُفوض ومؤيد نعمة كمفوض مكلف بقيادة المجموعة. وجميع الإدارات غير ممثلة بأعضاء في الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين. لا يوجد أي من موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات متخصصون فقط في تحقيق المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية. ليس هناك ميزانية لدى الفريق العامل المعني بأمور المساواة بين الجنسين، فهو يعتمد على إدارات أو منظمات دولية أخرى لتوفير التمويل لتحقيق أهدافه، وهو أمر ثبت أنه ينطوي على تحديات كبيرة. لا يوجد بند عام في الميزانية الإجمالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لأنشطة محددة للمساواة بين الجنسين. وفي حين أن أعضاء الفريق العامل المعني بمسائل المساواة بين الجنسين مهتمون بدمج الجنسين، سيكون من المهم تزويدهم بتدريب إضافي على بناء القدرات في المواضيع الخاصة بالمساواة بين الجنسين والانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين حاليًا على الموظفين من جميع أنحاء المنظمة لتعزيز أهدافها وأولوياتها؛ وليس هناك أي موظف مكلف فقط بقضايا المساواة بين الجنسين كعمله الوحيد.

لا يوجد لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات سياسة للمساواة بين الجنسين، كما أنها لم تقم بإجراء تدقيق أو تقييم لذلك، ولكن مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين وضعت خطة عمل للمساواة بين الجنسين لعام 2019، وهي الخطة الثانية من نوعها (الأولى تم الانتهاء منها في 2018). وفقًا لخطة عملها، تتمثل الأهداف الرئيسية لمجموعة العمل هذه في تعزيز تكافؤ الفرص بين النساء والرجال داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبين أصحاب المصلحة في الانتخابات ودمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الخطة الإستراتيجية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وتشمل أهدافها المحددة ما يلي: بناء قدرات ومعرفة مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين؛ بناء الشراكات والروابط بين مقر المفوضية والموظفين الميدانيين العاملين في قضايا المساواة بين الجنسين؛ الحد من الفجوات بين الجنسين الداخلية للسماح بمزيد من الفرص للمرأة في المفوضية دمج قضايا المساواة بين الجنسين في التخطيط العام للمفوضية ؛ والعمل مع الشركاء في العملية الانتخابية لدمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في العمل الانتخابي. قامت مجموعة العمل بوضع الخطوات المحددة اللازمة لتحقيق كل هدف، إلى جانب الإدارة المسؤولة عن القيام بذلك. ولكن بدون ميزانية أو شخص متفرغ ومختص بهذه المهام سيكون من الصعب تحقيقها.

بالإضافة إلى خطة العمل، قام الفريق العامل المعني بقضايا المساواة بين الجنسين بوضع تقرير سنوي عن أنشطته في عام 2018. يسلط التقرير الضوء على الأحداث والدورات التدريبية المختلفة التي شارك فيها الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين وكذلك البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي عن انتخابات 2018. تم الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالمرشحين لمجلس النواب (مصنفة حسب النوع الاجتماعي والمحافظة)، وعدد النساء في الأحزاب السياسية اللائي يرأسن الأحزاب السياسية، والبيانات المتعلقة بالناخبين (مصنفة حسب النوع الاجتماعي والمحافظة)، والبيانات المتعلقة بالناخبين الذين سجلوا بياناتهم البيولوجية وتلقوا بطاقة الانتخاب (مصنفة حسب النوع الاجتماعي والمحافظة)، والمرشحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في كل محافظة، وشكاوى الناخبين (مصنفة حسب الجنس ونوع الشكوى) والمرشحات اللائي حصلن على ما يكفي من الأصوات للفوز بشكل مستقل عن الحصة. على الرغم من أن هذه البيانات متاحة في التقرير السنوي لمجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، إلا أنها غير متاحة للجمهور ولا توجد بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي عن مدى إقبال الناخبين.

التوصيات

1. إدخال نائبات من النساء في مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

في الوقت الحالي، لا يوجد في مجلس المفوضين أي أعضاء من النساء. عند تعيين مفوضين جدد، يجب على مجلس النواب- كما هو وارد في القانون رقم 11 (2007)، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، القسم 3 - أن يأخذ التمثيل النسائي في الاعتبار. وتتمثل إحدى الإمكانيات لضمان التمثيل النسائي من خلال تخصيص حصة المساواة بين الجنسين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات . يمكن أن تعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مع مجلس النواب لتعديل القانون الحالي للمفوضية ليشمل حصة إلزامية للجنسين بنسبة 25 بالمائة، أي أنه يجب أن تشكل النساء 25 بالمائة من مجلس المفوضين (مع تسعة أعضاء حاليين، يجب أن يكون اثنان منهم من النساء). يجب أن يكون هناك أيضاً تدابير إنفاذ قوية؛ أي أنه إذا كانت التعيينات في مجلس المفوضين تؤدي إلى وجود أقل من 25 في المائة من النساء في المجلس فإن هذا التعيين سيتم رفضه.

2. وضع حصة للمساواة بين الجنسين بالنسبة للموظفين الدائمين والمؤقتين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية.

في الوقت الحالي، يبلغ عدد الموظفات الدائمات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 14 في المائة، أي أقل بكثير من النسبة المئوية للنساء حسب عدد السكان أو نسبة النائبات في مجلس النواب. إن تقديم هذه الحصة حسب الجنسين سيساعد المفوضية على أن تكون أكثر انتباهًا خلال التعيينات لشغل وظائف جديدة لضمان مجموعة متنوعة من المرشحين. لزيادة عدد النساء اللائي يتقدمن بطلب لشغل وظائف في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، يمكن للمفوضية أن تتشارك مع مجموعات المجتمع المدني النسائية أو مع الجامعات للإعلان عن الوظائف. يمكن أن تضمن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أيضاً أن تتضمن لجان التوظيف موظفات من النساء لإجراء المقابلات مع كل من النساء والرجال. كما يمكن أن تقترح المفوضية حصة بنسبة 25 في المائة - أي أن 25 في المائة من موظفي المفوضية يجب أن يكونوا من النساء - لتعكس نسبة الجنسين في مجلس النواب.

1. تخصيص 5 بالمائة من الميزانية الإجمالية للبرامج التي تزيد من المشاركة السياسية للمرأة والتي تمتلك آلية مراقبة قوية لذلك.

نظراً لعدم وجود ميزانية لمجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، من المستحسن أن تكرس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 5 في المائة من ميزانيتها الإجمالية للبرامج التي تزيد من المشاركة السياسية للمرأة والتي تمتلك آلية رصد قوية لذلك. إذا تم تخصيص جزء من الميزانية الإجمالية لبرامج المساواة بين الجنسين، فسيضمن ذلك وجود موارد مالية مخصصة للبرامج التي تعمل على المشاركة المتساوية في العملية الانتخابية. سوف تضمن آلية المراقبة القوية أن يتم إنفاق التمويل المخصص فعلياً على البرمجة الهادفة. يجب أن تعمل وزارة المالية مع مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين لوضع المعايير بشأن برامج المساواة بين الجنسين، ومن ثم التأكد من أن الأموال التي يتم توفيرها لهذه الأغراض تُستخدم بالفعل لهذا العمل.

2. بناء قدرات أعضاء مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، وموظفي المفوضية بشكل عام، على تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين.

إن فهم أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وكيفية تنفيذ هذه القيم في الممارسة العملية أمر بالغ الأهمية لجميع جوانب الإدارة الانتخابية والعملية الانتخابية. يجب أن يتلقى موظفو المفوضية الجدد تدريباً تطبيقياً على أهمية المساواة بين الجنسين، ويجب أن يفهم الموظفون الحاليون أن ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى العملية الانتخابية هو جزء من مسؤوليتهم في إداراتهم وأنهم يفهمون الطرق العملية لتحقيق ذلك. ويشمل ذلك تدريب العاملين في صناديق الاقتراع على كيفية التعامل مع القضايا التي من المحتمل أن تواجهها النساء في مركز الاقتراع، ومنها كيفية حماية حقوقهن في التصويت بصورة مباشرة وسرّية.

3. إضفاء الطابع الرسمي على مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين من خلال تأسيسها كوحدة منفصلة قائمة بذاتها ولها ميزانية وموظفين متخصصين.

ينبغي على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إنشاء وحدة منفصلة للمساواة بين الجنسين مباشرةً تحت أمانة مجلس المفوضين (مثل قسم المشورة القانونية والشكاوى) للسماح بتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في جميع أعمال المفوضية وتعيين أو توظيف موظف يعمل فقط على قضايا المساواة بين الجنسين. يجب أيضاً منح هذه الوحدة ميزانية وموارد خاصة بها لتنفيذ البرمجة، سواء داخلياً في المفوضية أو كجزء من العملية الانتخابية.

4. جمع بيانات إقبال الناخبين على الانتخابات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

تجمع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي بناءً على مجموعة متنوعة من التدابير، ولكنها لم تجمع بيانات إقبال الناخبين المصنفة حسب النوع الاجتماعي في انتخابات 2018 (على الرغم من أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جمعت بيانات إقبال الناخبين على الانتخابات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في الماضي، بحسب ملاحظة أحد المتحاورين). تُعد بيانات المشاركة المصنفة حسب النوع الاجتماعي أمراً مهماً لفهم عدد النساء المشاركات في يوم الانتخابات، ويمكنها أن تساعد في تنوير البرامج المستقبلية للمفوضية وفي تخصيص الموارد. وبما أن بطاقات الناخبين البيومترية تحتوي على جنس الناخب، يجب ألا يكون من الصعب أو المكلف للغاية بالنسبة إلى المفوضية استخدام هذه البيانات لتحديد عدد النساء والرجال الذين صوتوا في يوم الانتخابات، ونشر هذه النتيجة (المصنفة حسب مركز الاقتراع) بطريقة يمكن الوصول إليها على الموقع على الانترنت.

المشاركة السياسية للنساء

هناك مجموعة متنوعة من الأدوار التي يمكن أن تلعبها المرأة كجزء من العملية السياسية، بما في ذلك دور المرشحات أو المسؤولات المُنتَخبات أو الناخبات أو ناشطات المجتمع المدني. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أمام النساء العراقيات اللواتي يحاولن التغلب على الحواجز الفردية والهيكلية والثقافية للمشاركة على قدم المساواة مع الرجل وبشكلٍ هادفٍ في الحياة السياسية. تقدم استطلاعات الرأي العام من المعهد الوطني الديمقراطي بعض الأفكار عن البيئة العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة في العراق. ففي تقريرها الصادر في الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2018، أيد 77 في المائة من المجيبين على استطلاع الرأي مفهوم

"حقوق المرأة" (على الرغم من أن عدداً أكبر من النساء المجيبات أيدن حقوق المرأة بنسبة 82 في المائة مقابل 72 في المائة من الذكور المجيبين).[24] وفي تقريرها لشهر يوليو 2019، أقر 61 في المائة من المجيبين أن النساء والرجال يُعاملون بشكل مختلف، وأعرب 54 في المائة من المجيبين عن اعتقادهم بأن حقوق المرأة تزداد سوءًا.[25] على الرغم من أن معظم المشاركين في الاستطلاع يدعمون حقوق المرأة، إلا أن التحيزات لنوع الاجتماعي على حساب الآخر منتشرة في المؤسسات وفي المجتمع العراقي. فعلى سبيل المثال، لا تزال المرأة غير مُنصَفة في قوانين الميراث؛ ويمكن أن يتجنب المتهم بالاغتصاب المُحاكمة إذا تزوج من المرأة التي اغتصبها؛ ولا يزال العنف المنزلي واسع الانتشار، ونادراً ما تتم محاكمته.[26] في الواقع، ووفقاً لمسح المعهد الديمقراطي الوطني في يوليو/ تموز 2019، يَعتقد 58 في المائة من المجيبين أن "النساء غالباً ما يتحملن المسؤولية عن التحرش."[27] علاوة على ذلك، كثيراً ما تخشى النساء اللائي يقرّرن الانخراط في الشؤون السياسية أو العامة على سلامتهن الشخصية، ويتعرضن للاعتداءات والمُضايقات "عليهن شخصياً أو على أسرهن، أو على "أعراضهن"، وتصبح هذه الاعتداءات أحياناً اعتداءاتٍ جسدية.[28]

المرشحات النساء

ترشحت أكثر من 2000 امرأة (28 في المائة من حوالي 7000 مرشح) للبرلمان في انتخابات 2018 (يشترط قانون الكوتا النسائية على الكيانات السياسية أن تكون نسبة 25 في المائة على الأقل من النساء المرشحات في قوائمها).[29] عندما ترغب امرأة بالترشح لمنصبٍ ما، لاحظ المتحاورون أنها يجب أن تحصل في كثيرٍ من الأحيان إما على دعم حزبٍ سياسي أو على موافقة الزعماء القبليين (أو على كليهما في بعض الأحيان)، وقد يطلب منها هؤلاء تقديم وعود سياسية لمصلحة القبيلة فور انتخابها. يمكن للنساء الترشح أيضاً كمرشحات مستقلات، على الرغم من أن هذا المسار يمكن أن يشكّل تحدياً، فكثيراً ما يكون حصولهن على التمويل وعلى الدعم من الشبكات السياسية أقل. كما أن ممارسة النشاط في المجتمع المدني وفي وسائل الإعلام هي أيضاً من الطرق المتاحة للنساء لدخول مُعترك السياسة والمناصب المُنتخَبة. فمثلا، انسجام الغراوي هي عضو في البرلمان وانتقلت إلى السياسة بعد أن اكتسبت اعترافاً واسع النطاق في قطاع الإعلام كصحفية ناجحة.

في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، استُهدفت المرشحات بالتهديدات وسوء المعاملة على الإنترنت، وغالباً ما كان التركيز على إهانتهن من خلال تقديم ادعاءات كاذبة عن حياتهن الشخصية والجنسية. في بعض الحالات، تم اختلاق مقاطع فيديو مزيفة لإهانة المرشحات ودفعهن على الخروج من السباق. على سبيل المثال، انسحبت انتظار أحمد جاسم، المرشحة عن "ائتلاف النصر" من حزب حيدر العبادي، بعد تعميم شريط فيديو مزيف يُظهر أنها تُقيم علاقات جنسية مع رجل سعودي.[30] هذا التكتيك المسمى "التزييف العميق" يستخدم تقنية متوفرة بسهولة تتلاعب بصور الفيديو وتستبدل الوجوه بوجه الشخص المستهدف. تبدو مقاطع الفيديو هذه واقعية للغاية وهي شديدة الفاعلية في تشويه المستهدَفين، وخاصة النساء في المجتمعات المحافظة دينياً كالعراق. كانت حلا قاسم الياسري من

---

[24] "العراقيون يطالبون الحكومة الجديدة بالوظائف والخدمات وإعادة البناء: أغسطس - أكتوبر 2018 نتائج المسح" (المعهد الديمقراطي الوطني، نوفمبر 2018)، https://www.ndi.org/sites/default/files/Iraq%20Survey%20Aug-Oct%202018%20Public%20Report.pdf

[25] "العراق بعد داعش: بالرغم من تحسن التماسك الاجتماعي، إلا أن العراقيين ما زالوا غير راضين عن أداء الحكومة: نتائج المسح الوطني" (المعهد الوطني الديمقراطي، يوليو 2019) https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI%20Iraq%20Survey%202019_EN.pdf.

[26] "الحرية في العالم 2019: تقرير دولة العراق"، فريدوم هاوس، 2019، https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/iraq.

[27] "العراق بعد داعش: بالرغم من تحسن التماسك الاجتماعي، إلا أن العراقيين ما زالوا غير راضين عن أداء الحكومة: نتائج المسح الوطني."

[28] فيلاردو و بيطار، "ملف المساواة بين الجنسين - العراق."

[29] أروى إبراهيم، "انتخابات العراق: كل ما تحتاج إلى معرفته"، الجزيرة، 12 مايو 2018، https://www.aljazeera.com/news/2018/05/iraq-parliamentary-elections-2018-180503164932964.html.
تختلف المصادر حول عدد النساء اللائي خضن الانتخابات البرلمانية في عام 2018. الجزيرة، نقلا عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وصلت إلى هذا الرقم، كما فعلت عدة مصادر أخرى (كردستان 24، فرانس 24). ومع ذلك، أشارت مصادر أخرى إلى أرقام أقرب إلى 2600 (عرب نيوز، كريستيان ساينس مونيتور، جيروزاليم بوست). كانت الجزيرة هي الوحيدة التي استشهدت بالمفوضية. وباستعراض قائمة المرشحين المعتمدين التي أعلنتها المفوضية في 10 مايو 2018، حلت كلمة "أنثى" كنتيجة البحث في عمود "الجنس بمعدل 2,008 مرة.

[30] محمد توفيق وجو سترلنج، "تنحي المرشحة بعد مزاعم الشريط الجنسي في العراق،" سي إن إن، 20 أبريل 2018، https://www.cnn.com/2018/04/20/middleeast/iraq-parliament-candidate-withdraws/index.html.

"تحالف تمدن " بزعامة فائق الشيخ علي ضحية لحملة تشويه نتيجةً لمنشورٍ يُظهرها وهي ترقص في حفلٍ خاص مع زوجها.[31] بقيت في السباق. هذان مجرد مثالين عن ظاهرة إشكالية أكبر بكثير تتمثل في قمع حق المرأة في المشاركة في الانتخابات من خلال اختلاق صور ومقاطع فيديو مزيفة تهدف إلى تدمير سمعة المرأة، وتحاول إخافة النساء حتى لا يُصبحن جزءًا من العملية السياسية.

استخدم بعض المرشحين في بعض الحالات الهياكل القبلية لطلب العدالة. على سبيل المثال، في مدينة النجف الجنوبية المُحافِظة، سعت قبيلة وعائلة إحدى المرشحات، هدباء الحسناوي، لطلب العدالة من قبيلة أخرى. فقد قام شاب من أتباعها بنشر شريط فيديو عن نفسه وهو يقبّل ويحمل ملصقاً انتخابياً للحسناوي. شعرت عائلتها أن الشاب هاجم شرف الحسناوي. اتفقت القبيلتان على أن يدفع مرتكب الجريمة مبلغ 100 مليون دينار عراقي (حوالي 84000 دولار أمريكي) للحسناوي وأن ينشر اعتذاراً علنياً.[32] في بعض البلدان، من الممكن أن يؤدي الاعتماد د على نظام العدالة القبلي الذي يعمل دون اللجوء للقضاء الرسمي في حالات المضايقات والعنف ضد المرشحات إلى الحفاظ على الأدوار الحالية للرجل والمرأة، الأمر الذي يمثل عائقًا أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العملية الانتخابية.

النساء في المناصب المُنتخبة والمُعيّنة

حصلت 22 امرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 على أصوات كافية للفوز بمقعدٍ في البرلمان دون مساعدة من النسبة الخاصة بكل جنس.[33] تم تخصيص 65 مقعداً إضافياً للمرأة بناءً على نسبة الكوتا، فبلغ عددهن 83 امرأة برلمانية من أصل 329 مقعداً، أو بنسبة 25.2 في المئة. يحتل العراق المرتبة 67 على مستوى العالم من حيث نسبة النساء في البرلمان من بين 192 دولة تتوفر فيها البيانات، مما يجعله أعلى بقليل من المتوسط العالمي (24.3 في المائة) وأعلى من متوسط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19 في المائة).[34] في عام 2009، كان النساء يمثلن 25 في المائة من المستشارين المحليين، وارتفع الرقم قليلاً إلى 26 في المائة بعد انتخابات عام 2013.[35]

بمجرد انتخاب النساء في المناصب السياسية، فإنهن يواجهن تحدياتٍ إضافية، ويرجع ذلك جزئياً إلى حقيقة مؤداها أن عملية صنع القرار لا تزال تمسك بها النخب السياسية من الذكور. لم يكن لدى العديد من الناخبين وجهة نظر إيجابية عن أداء البرلمانيات النساء بعد انتخابات 2010 وبعد انتخابات 2014. وأشارت نتائج تقرير التنمية البشرية 2014 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النساء "أخفقن في تحقيق توقعات الناخبين، ولم يدافعن عن حقوق المرأة، ولم يستخدمن منصاتهن لمعالجة القضايا الرئيسية، وفشلن في تقديم المبادرات لتعزيز دورهن المستقبلي المثالي."[36] قد يكون هذا الاستعراض السلبي نتيجة مجموعة متنوعة من العوامل، والعديد منها خارج عن سيطرة البرلمانيات النساء. وعلى الرغم من ازدياد عدد النساء في البرلمان، لم يتم تمثيل البرلمانيات مطلقاً في لجنة الأمن والدفاع، أو لجنة المصالحة الوطنية والإفلات من العقاب، أو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، أو اللجان التي توفر فرصاً أساسية للإصلاح الحقيقي. وهذا يحدّ من الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في البرلمان، ويعكس بشكل ضعيف تصورات الناخبين عن المرأة في السياسة ويقوّض فعالية تلك اللجان.[37] قد تكون هذه الانتقادات ناتجة أيضاً عن حقيقة مؤداها أن الناخبين قد يضعون النساء البرلمانيات عند مستوىً أعلى من نظرائهن الذكور، وقد يتوقعون من النساء البرلمانيات أن يناضلن من أجل حقوق المرأة، رغم انعدام

---

[31] مارتا بيلينغري، "التحديات والآمال: المرأة التي تناضل من أجل العراق"، العربي الجديد، 11 مايو 2018، https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/2018/5/11/challenges-and-hope-for-female-parliamentary-candidates-in-iraq.

[32] جون ج. كاثرين، "فيديو لتقبيل شباب لملصق خلال الانتخابات العراقية يتسبب في عداء قبلي"، كردستان 24، 21 أبريل، 2018، https://www.kurdistan24.net/en/news/7068f4a6-8c70-46cd-9f26-c60c9c01d3f2.

[33] "التقرير السنوي لمجموعة العمل حول النوع الاجتماعي" المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2018. (غير منشورة)

[34] المصدر: "المرأة في البرلمانات: المتوسطات العالمية والإقليمية"، الاتحاد البرلماني الدولي، http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm.. "النسبة المئوية للنساء في البرلمانات الوطنية"، الاتحاد البرلماني الدولي، https://data.ipu.org/women-ranking.

[35] مع حصولهن على بعض المكاسب الانتخابية في العراق، تعمل المرشحات نحو التغيير".

[36] "تقرير التنمية البشرية في العراق 2014: تحديات الشباب العراقي وفرصه" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)، http://hdr.undp.org/sites/default/files/undp-iq_iraqnhdr2014-english.pdf.

[37] المرجع السابق. فيلاردو وبيتر، "ملف المساواة بين الجنسين - العراق"

تلك التوقعات من البرلمانيين الذكور. إن المواقف الجنسية الراسخة واستمرار سيطرة الذكور على المؤسسات وهياكل صنع القرار تحُدّ من مدى قدرة النساء البرلمانيات على البقاء في البيئة الحالية.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من ارتفاع عدد النساء اللائي ترشحن للبرلمان في عام 2018 والكوتا النسائية، فإن هذا التمثيل لم ينتقل إلى المناصب العليا في الحكومة؛ فمجلس الوزراء بعد انتخابات 2018 ليس به أي وزيرة.[38]

النساء الناخبات

بيانات إقبال الناخبين على الانتخابات حسب تصنيف النوع الاجتماعي غير متوفرة وغير متاحة للجمهور، لذلك ليس من الممكن معرفة ما إذا كانت هناك فجوة بين الجنسين في إقبال الناخبين على الانتخابات البرلمانية 2018، على الرغم من أن نسبة الإقبال العام كانت منخفضة نسبياً، حيث بلغت 44 بالمائة (في الماضي، لم تقل نسبة عدد الناخبين عن 60 في المئة منذ عام 2003).[39] لم تتوفر أي بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي عن أي انتخابات أخرى، باستثناء انتخابات مجالس المحافظات لعام 2013، حيث أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن 40 بالمائة من الناخبين كانوا من النساء.[40] على الرغم من أن الوضع الأمني في العراق أصبح أكثر استقراراً، فقد أثرت المخاوف الأمنية والنزاعات على حركة المرأة، وقد تؤثر على قدرة المرأة على الذهاب إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات. يمكن للخوف من العنف المحتمل أن يمنع النساء من السفر إلى مراكز الاقتراع. على سبيل المثال، يمكن للهجمات ضد المرشحات، كتلك المذكورة أعلاه، أن تخيف الناخبات وتجعلهن يشعرن بأنهن غير مرحّب بهن في السياسة.

وفقاً لمسح المعهد الديمقراطي الوطني، كان احتمال أن تصوت النساء اللائي أجبن على الاستطلاع بناءً على مقترحات الأسرة هو الضعف بالمقارنة مع الرجال في الانتخابات البرلمانية في مايو 2018 (أقرت 46 في المائة من النساء أن "اقتراحات الأسرة" هي العامل الرئيسي الذي يحدد كيفية تصويتهن، مقابل 22 في المئة من الرجال).[41] وبشكل تقليدي، ذهب أفراد الأسرة الذكور، وخاصة في المناطق الريفية، إلى مراكز الاقتراع ومعهم هويات النساء من أسرهم وصوتوا بالنيابة عنهنّ.[42] ومع ذلك، ومع إدخال أنظمة التصويت الإلكترونية وبطاقات التصويت البيومترية، يتم الآن فحص بصمات الأصابع لكل المنتخبين، والتي من المتوقع أن تساعد في تسهيل التصويت الخاص من قبل النساء. وهكذا، فإنه على الرغم من أن مشكلة التصويت المباشر للأسرة آخذة في التحسن، إلا أن تأثير أفراد الأسرة الذكور على اختيارات التصويت لأفراد الأسرة من النساء لا يزال قائماً.

رأي 42 في المئة فقط من المجيبين أن النساء يجب أن يكن قادرات على السفر بمفردهن إلى أي مكان وفي أي وقت. إذا كانت المرأة غير قادرة على السفر متى وأين تريد، فإن هذا قد يعوق قدرتها على المشاركة في الأنشطة السياسية أو السفر إلى مركز الاقتراع في يوم الانتخابات.

نشاط المرأة والمجتمع المدني والحركة النسائية

رغم أن مشاركة المرأة في المجتمع المدني قوية نسبياً، إلّا أن الحركة النسائية الحالية في العراق لا تخلو من التحديات. يمكن أن يكون نشاط المرأة، كالمشاركة في الانتخابات، خطيراً على النساء. فرض تنظيم داعش القيود على النساء، مما جعل من الخطورة على المدافعات عن حقوق الإنسان المشاركة بشكل علني. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية قد سيطرت على المناطق التي كان يسيطر

[38] سيث فرانتزمان، "الحكومة العراقية الجديدة تفتقر إلى وزيرات"، جيروساليم بوست، 27 أكتوبر 2018، https://www.jpost.com/Middle-East/Iraqs-new-government-lacks-female-ministers-570457.

[39] "العراق: نتائج الانتخابات في غضون يومين، الاقبال عند مستوى قياسي منخفض،" الجزيرة، 13 مايو 2018، https://www.aljazeera.com/news/2018/05/iraq-election-results-days-turnout-record-180513061807758.html.

[40] مع حصولهن على بعض المكاسب الانتخابية في العراق، تعمل المرشحات نحو التغيير".

[41] "العراقيون يطالبون الحكومة الجديدة بالوظائف والخدمات وإعادة الإعمار: أغسطس - أكتوبر 2018 نتائج المسح." المعهد الديمقراطي الوطني.

[42] غزوان حسن الجبوري، "في المجتمعات القبلية المحافظة، لا يزال الرجال العراقيون يصوتون بالنيابة عن الأقارب من النساء"، نقاش، 1 مارس 2018، http://www.niqash.org/en/articles/politics/5847/.

عليها تنظيم داعش في السابق، إلّا أن العديد من النساء ما زلن يواجهن آثاراً دائمة للنزاع.[43] في الآونة الأخيرة، أثارت سلسلة من عمليات قتل الناشطات في مجال حقوق الانسان في عام 2018 مخاوفاً من "حملة منسقة لإسكات النساء الناجحات والصريحات في العراق."[44] قالت ينار محمد، رئيسة منظمة حرية المرأة في العراق، وهي منظمة نسائية عراقية بارزة، إن هذا العنف الأخير كان بسبب الوصمات الاجتماعية والممارسات التمييزية ضد المرأة في المدن الريفية والحضرية بعد صعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة.[45] تم استهداف نشطاء المنظمة في احتجاجات ميدان التحرير في العراق من قبل المتظاهرين الموالين للحكومة الذين اعتدوا عليهم جنسياً وضربوهم بالعصي الخشبية ودمروا لافتاتهم.[46] التهديدات الجسدية والهجمات ليست هي المصدر الوحيد للعنف؛ إذ تدير بعض المجموعات حملات إعلامية اجتماعية مضللة تهدف إلى تدمير سمعة النساء البارزات. على سبيل المثال، تلقّت نبراس المعموري، رئيسة منتدى الصحفيات العراقيات، تهديداتٍ بالقتل في عام 2016 بعد اتهامها بالإرهاب وعلاقاتها بالجماعات المتطرفة.[47]

على الرغم من مواجهة مثل هذا العنف، أحدثَ نشاط المرأة آثاراً ملحوظة وكان له تأثير على التغييرات في السياسات التي تعزز حقوق المرأة. قامت منظمة حرية المرأة في العراق بحملة ناجحة لمنع قانون الجعفري، الذي كان من شأنه - كجزء من حزمة أكبر من "الإصلاحات" - السماح بزواج الفتيات في سن 9 سنوات من الرجال البالغين. كما أدى نشاط المرأة إلى إنهاء البند 409 من قانون العقوبات العراقي والذي كفل عقوبات خفيفة للرجال في حالات القتل بدافع الشرف.[48]

التوصيات

1. *دعم النساء للترشح للمناصب السياسية.*

تواجه المرشحات العديد من الحواجز عند الترشح للمناصب على المستوى الفردي والمؤسسي والثقافي. يجب أن يشمل هذا الدعم التدريب لبناء ثقة المرأة، ومساعدتهن في جمع التبرعات لحملاتهن، وتعليمهن كيفية التواصل بشكل فعال مع الناخبين ووسائل الإعلام. يجب التركيز بشكل خاص على العمل مع النساء المرشحات للهيئات المحلية المنتخبة. يمكن لبرامج الإرشاد التي تربط النساء المسؤولات المنتخبات بالنساء اللائي يخضن الانتخابات أو المهتمّات بالترشيح للمناصب أن تكون مفيدة. يمكن لمجموعات المجتمع المدني المحلية والأحزاب والائتلافات السياسية والجهات الفاعلة الدولية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن تسهم جميعها في دعم النساء في الترشح للمناصب.

2. *إشراك الحلفاء الذكور في الهيئات والمؤسسات الحكومية الرئيسية المنتخبة.*

قد يؤدي العمل مع المؤسسات السياسية - مثل مجلس النواب والأحزاب السياسية (انظر مزيد من التفاصيل في الأحزاب السياسية / الائتلافات القسم أدناه) - وقادتهم من الذكور بشكل عام، والتدخلات التي تركز على وجهات نظر الرجال والنساء، إلى توفير فرصً لتعزيز التغيير من الداخل، وتغيير المواقف التقليدية تدريجياً حول دور المرأة والرجل في الحياة العامة والسياسية. يمكن إشراك الحلفاء الذكور لتوعية الرجال بأهمية العمل مع النساء لقيادة العمليات السياسية والتنمية الديمقراطية، بما في ذلك كيفية تقاسم السلطة وكيفية خلق الفرص للتحالفات والائتلافات بين النساء والرجال.

---

[43] ميس الجبوري ومارك لاتيمر، "نشطاء مدنيون معرضون للتهديد في العراق" (مركز وقف إطلاق النار الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ديسمبر 2018)، https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2018/12/MRG_CFRep_IraqCiv_EN_Dec18_FINAL2.pdf.

[44] أميمة عمر، "الحياة الخطرة للناشطات العراقيات"، مجلة العربي الأسبوعية،6 (يناير) 2019، https://thearabweekly.com/dangerous-lives-iraqi-women-activists.

[45] المرجع السابق.

[46] الجبوري ولاتيمر، "نشطاء مدنيون يتعرضون للتهديد في العراق."

[47] المرجع السابق.

[48] "الحياة الخطرة للناشطات النسائيات العراقيات"

3. *توفير التدريب للصحفيين على التغطية الإعلامية الحساسة لقضايا المساواة بين الجنسين.*

يمكن للتمييز حسب النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام أن يحدد كيف ينظر المجتمع إلى النساء، وخاصة النساء المشاركات في الحياة السياسية. ويمكن لتدريب الصحفيين أن يدعم المنافذ الإعلامية لتغطية قضايا المرأة بطريقة أكثر حساسية لقضايا المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، يجب أن تركز وسائل الإعلام على منصة وسياسات المرشحة، وليس كيف تبدو أو ما ترتديه أو حياتها الشخصية.

4. *دعم المرشحات لمكافحة التضليل والتعتيم.*

يجب أن يتضمن هذا التدريب معلوماتٍ حول كيفية التعامل مع المضايقات والعنف عبر الإنترنت، حيث أنه من المرجح أن تواجه المرشحات ذلك خلال حملاتهن.

5. *التأكد من أن تدريب العاملين على الاقتراع يتضمن تعليمات محددة حول كيفية التعامل مع التصويت العائلي.*

كما ذكر أعلاه، كانت هناك حالات من أفراد أسرة ذكور يصوتون بالنيابة عن النساء في أسرهم أو يضغطون على النساء للتصويت بطريقة معينة. يجب أن يتضمن تدريب العاملين في مراكز الاقتراع على معلوماتٍ عن كيفية انتهاك هذه الممارسات للاختيار الحر والمشاركة الحرة، وضرورة أن تكون هناك تعليماتٍ حول كيفية تعامل موظفي الاقتراع مع مثل هذه المواقف عند ظهورها.

تسجيل الناخبين

وفقاً للمادة 20 من الدستور العراقي، "للمواطنين العراقيين، رجالاً ونساءً، الحق في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما في ذلك الحق في التصويت والانتخاب والترشح للمناصب." من أجل التأهل للتصويت، يجب على الناخب إثبات ما يلي:

- أنه مواطن عراقي، لا يقل عمره عن 18 عاماً في عام الانتخابات؛
- أنه مؤهل قانونياً للتسجيل للتصويت. يشترط المعيار القانوني أن يكون الشخص ذا عقلٍ سليم (لم تحكم عليه المحكمة على أنه مختل عقلياً) ولم يتم إدانته بجريمة. تصنف الجريمة على أنها فعل يعاقب عليه بالسجن لأكثر من خمس سنوات؛
- أنه مسجل في سجل الناخبين؛ و
- بحوزته بطاقة إلكترونية وهوية ذات صورة أو بطاقة ناخب بيومترية.

في كل المحافظات، فاق عدد الناخبين المسجلين من الرجال عدد الناخبات المسجلات من النساء، باستثناء ديالى وواسط وميسان. تقع كل هذه المحافظات في شرق البلاد. تقع جميع المحافظات التي لديها أقل نسبة من النساء الناخبات المسجلات من بين جميع الناخبين المسجلين في منطقة الحكم الذاتي في كردستان والسليمانية (42.7 في المائة) وإربيل (45.7 في المائة) ودهوك (47.3 في المائة). هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لفهم هذه الاختلافات بين الجنسين. انظر التوزيع الكامل للرجال والنساء حسب المحافظة في الملحق 3.[49]

على الرغم من أن نسبة النساء في قائمة الناخبين تعكس عدد السكان بوجه عام، كانت هناك بعض الأسئلة حول دقة قائمة الناخبين النهائية:

> "وفقاً للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، تضمنت قائمة الناخبين النهائية لانتخابات مايو/ أيار 2018 24,349,375 عراقياً، بما في ذلك حوالي 300,000 نازح. وبالمقارنة، فإن قائمة الناخبين النهائية للانتخابات البرلمانية السابقة في عام 2014 تضمنت 21.5 مليون ناخب. وقدرت الأمم المتحدة إجمالي عدد سكان العراق بحوالي 40 مليون نسمة، منهم 21-22 مليون عراقي فوق سن الـ 18. إذا كانت هذه الأرقام دقيقة، فقد يتم

[49] على الرغم من أن هذه إتاحة هذه البيانات عن جنس الناخبين كجزء من هذا التقرير، إلا أنها غير متاحة للجمهور.

تضخيم قائمة الناخبين بنحو مليوني ناخب. قد يكون هذا نتيجةً لعدة عوامل، منها نظام التوزيع العام المتضخم [سجل نسبة الغذاء الذي تستند إليه قائمة الناخبين] وعدم وجود الآليات المناسبة للحفاظ على سجل الناخبين. كما أثرت أعداد كبيرة من البطاقات غير المحصلة سلبياً على بيانات الإقبال."[50]

صدرت ثلاثة أنواع من بطاقات الناخبين لعامة السكان قبل الانتخابات البرلمانية 2018:

- بطاقات الناخبين البيومترية الإلكترونية الجديدة، مطبوعة للناخبين الذين زاروا مراكز تسجيل الناخبين قبل 9 نوفمبر 2017، وسُجلوا بيومترياً. تحتوي البطاقة على بيانات شخصية وبيومترية للناخب، بالإضافة إلى معلومات موقع الاقتراع المحدد.
- بطاقة الناخبين الإلكترونية الجديدة (غير البيومترية)، مطبوعة للناخبين "لأول مرة"، أي أولئك الذين بلغوا 18 عاماً منذ الانتخابات الأخيرة، لكنهم لم يسجلوا بياناتهم البيومترية. تحتوي البطاقة على البيانات الشخصية للناخب ومعلومات حول مكان الاقتراع، ولكن لا توجد بيانات بيومترية.
- بطاقة الناخبين الإلكترونية "القديمة"، تم توزيعها لانتخابات 2014. تحتوي البطاقة على بيانات شخصية للناخب بالإضافة إلى معلومات مكان الاقتراع المحدد.

استخدم العراق لأول مرة بطاقات الناخبين البيومترية للتحقق من هوية الناخبين في مراكز الاقتراع خلال الانتخابات البرلمانية 2018. طُلب من الناخبين الحضور شخصياً في مركز التسجيل للتقدم بطلب الحصول على البطاقة البيومترية الجديدة، ولكن بما أن معالجة البيانات وطباعة البطاقات استغرقت وقتاً، كان على الناخبين العودة إلى المركز مرة ثانية لاستلام بطاقة بياناتهم البيومترية الجديدة. على الرغم من أن الناخبين الجدد يتم تسجيلهم تلقائياً وتزويدهم ببطاقة إلكترونية، إلا أنه ما زال يتعين عليهم الذهاب إلى مركز التسجيل لاستلام بطاقات الناخبين الخاصة بهم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم تحديث التغييرات التي تطرأ على أحداث الحياة (مثل الزواج وتغيير الاسم وتغيير الإقامة) تلقائياً. طُلب من الناخبين الذين استخدموا بطاقة إلكترونية وليس بطاقة بيومترية تقديم بطاقة هوية إضافية قبل التصويت.

افتتحت المفوضية حوالي 1000 مركز لتوزيع البطاقات الجديدة، تفتح من الساعة 8 صباحاً حتى 4 مساءً يومياً (ما عدا يوم الجمعة) قبل الانتخابات البرلمانية 2018. قامت هذه المراكز بتوزيع بطاقات الناخبين البيومترية الجديدة وبطاقات الناخبين الإلكترونية للناخبين الجدد والبطاقات الإلكترونية من الفترة الانتخابية السابقة. وعلى الرغم من أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) مددت الفترة التي يمكن خلالها للناخبين استلام بطاقات الناخبين الخاصة بهم، إلا أنه لا يزال هناك حوالي 7.7 مليون بطاقة (بيومترية وإلكترونية) لم يتم استلامها. لم يكن هناك سوى محافظتين قام فيهما عدد أكبر من النساء بحمل بطاقاتهن البيومترية - دهوك وإربيل - وهما في كردستان. قد تكون النسبة أعلى من النساء في هذه المحافظات لأن النساء يميلون إلى زيادة فرصهن في التنقل بشكل مستقل، ولأن الوضع الأمني أفضل بكثير في هاتين المحافظتين. كان لدى نينوى أدنى نسبة من النساء اللائي حصلن على البطاقات البيومترية الجديدة بنسبة 33.5 في المائة، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة النساء في جميع أنحاء البلاد اللائي حصلن على بطاقاتهن بنسبة 48.5 في المائة. ويرجع ذلك على الأرجح إلى المخاطر التي يشكلها الوضع الأمني في شمال غرب البلاد (كان في الأنبار ثاني أقل نسبة من النساء اللائي استلمن بطاقات الناخبين البيومترية الجديدة بنسبة 40.5 في المائة). انظر التوزيع الكامل للجنسين حسب المحافظة في الملحق 3.

بما أن الناخبين اضطروا لزيارة مراكز التسجيل مرتين - لتوفير المعلومات البيومترية ولاستلام بطاقاتهم - فمن المرجح أن ذلك تسبب في عدم استلام الكثير من البطاقات. ربما أن هذا الأمر زاد من صعوبة حصول النساء على بطاقاتهن نظرًا لأنهن يتحملن في كثير من الأحيان مسؤوليات منزلية ورعاية أطفال أكثر من الرجال، بالإضافة إلى ضيق وقتهن، بوجه عام كما. وقد يكون من الصعب أيضاً على النساء السفر إلى مراكز التسجيل في المناطق الأكثر تحفظاً، لأنه قد لا يُسمح لهن بالسفر دون مساعدة رجل. كما ذُكر في قسم المشاركة السياسية للمرأة، أن 42 في المائة من المشاركين في استطلاع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) من أكتوبر/تشرين الأول إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2018 يرون أن النساء يجب أن يكون بمقدورهن السفر بمفردهن إلى أي مكان وزمان.[51] قد يصعّب الوضع الأمني

[50] "التقييم الفني للعراق بعد الانتخابات: انتخابات مجلس النواب لعام 2018 - تقرير التقييم"، اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية، يوليو 2018. (غير منشور)

[51] "العراقيون يطالبون الحكومة الجديدة بالوظائف والخدمات وإعادة الإعمار: أغسطس - أكتوبر 2018 نتائج المسح"

على النساء السفر إلى مراكز التسجيل، خاصةً أكثر من مرة. أشار أحد المتحاورين إلى أنه في بعض المناطق يُسمح لشخص واحد من العائلة باستلام بطاقات الناخبين لجميع أفراد الأسرة، لكن السماح بذلك قد يؤدي إلى وضع يمكن فيه لرئيس الأسرة (دائماً الرجل) حجب بطاقات الناخبات من النساء في الأسرة ما لم يصوتن بطريقة معينة.

تم اتخاذ العديد من التدابير لضمان قدرة النساء على الحصول على بطاقات الناخبين التي يحتجن إليها للتصويت في يوم الانتخابات. أولاً، جميع فرق تسجيل الناخبين بها موظفات. يتضمن التسجيل للتصويت باستخدام البيانات البيومترية قيام موظفي التسجيل بلمس يد الناخب، وبالتالي فإن وجود موظفات لتسجيل النساء أمرٌ بالغ الأهمية في جعل النساء يشعرن بالراحة. ثانياً، لاحظ أحد المحاورين أنه في السابق، كانت النساء يترددن في التسجيل للتصويت لأنهن لم يشعرن بالراحة مع موظفي التسجيل الذين يحتفظون بصورهن التي التُقطت لبطاقات الناخبين على الكمبيوتر في مركز التسجيل. تستخدم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الآن نظاماً يتم فيه حذف الصورة والمعلومات من الكمبيوتر في مركز التسجيل - بمجرد نقل معلومات الناخب إلكترونياً إلى المقر الرئيسي لقائمة الناخبين وطباعة البطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم إرسال وحدات التسجيل المتنقلة إلى مخيمات النازحين، مما يسمح للنساء النازحات بالتسجيل للتصويت. كما ذُكر أعلاه، فإن ضم الموظفات كجزء من فرق تسجيل الناخبين جعل الناخبات يشعرن بمزيد من الراحة في التسجيل للتصويت.

بينما كانت البطاقات البيومترية والبطاقات الإلكترونية قيد الاستخدام في يوم التصويت، كان هناك حالتان لا يمكن للناخب فيهما استخدام بطاقته الإلكترونية. إحداهما عند قيام الناخب بالتسجيل لإصدار بطاقة بيومترية (حيث يتم إلغاء البطاقة الإلكترونية بعد ذلك) وعدم استلامه البطاقة البيومترية الجديدة. قد يعني هذا السيناريو أن الناخب لن يحصل على بطاقته البيومترية قبل يوم الانتخابات، وإلغاء تفعيل البطاقة الإلكترونية. السيناريو الآخر الذي لا يمكن للناخب فيه استخدام بطاقة الناخب الإلكتروني الخاصة هو إذا كان يعيش في منطقة كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. ألغت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جميع البطاقات الإلكترونية للناخبين من هذه المناطق، وبالتالي لم يتمكن الناخبون من استخدامها في يوم الانتخابات.

لاحظ المحاورون أن الحملة الإعلامية للناخبين التي ركزت على تسجيل الناخبين لم يتم تنظيمها في وقتٍ كافٍ للوصول إلى العدد المناسب من الناخبين. ربما أن عدم توفر معلومات الناخبين في الوقت المناسب قد ساهم في قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتمديد فترة استلام بطاقات الناخبين البيومترية لمدة يومين إضافيين حتى 10 مايو/ أيار، وتم خلالها توزيع أكثر من 800,000 بطاقة.

التوصيات

1. بذل المزيد من الجهود القوية لتوفير بطاقات بيومترية جديدة.

في حين أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مددت فترة استلام بطاقات الناخبين البيومترية، إلّا أن هناك عدد كبير من البطاقات التي لم يتم استلامها (حوالي 7.7 مليون)، مما يعني أن هؤلاء الناخبين لم يتمكنوا من التصويت يوم الانتخابات لأن بطاقاتهم السابقة تم الغاؤها. إن بذل المزيد من الجهود القوية لتوفير بطاقات بيومترية جديدة قد يشمل: "خيارات إضافية لاستعادة البطاقات الجديدة، مثل وحدات تسجيل الناخبين المتنقلين وساعات العمل الموسعة، وربما بالتعاون مع وكالات حكومية أخرى. إذا كان ذلك ممكناً، ينبغي كذلك على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الانتقال إلى حل "واحد" لتمكين تقديم البطاقات واستلامها في نفس الوقت."[52]

2. إجراء حملة معلومات استهداف الناخبين في الوقت المناسب بشأن عملية تسجيل الناخبين.

في الماضي، لم تكن معلومات الناخبين حول عملية التسجيل كافية أو لا يتم نشرها في الوقت المناسب. للمضي قدماً، يجب على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تخصيص الموارد مسبقاً لحملات إعلام الناخبين من أجل البدء بسرعة وكفاءة. يجب أن تتضمن الحملات رسائل مستهدفة للسكان الذين قد يكون وصولهم إلى العملية السياسية أقل من غيرهم، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: النساء والأشخاص ذوي الإعاقة (بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة) والسكان الريفيين (بمن فيهم النساء الريفيات والنساء

[52] "التقييم الفني للعراق بعد الانتخابات: انتخابات مجلس النواب لعام 2018 - تقرير التقييم"، اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية، يوليو 2018. (غير منشور)

الأميات) والأقليات العرقية والدينية (بما في ذلك النساء من هذه المجموعات). يجب على المفوضية التواصل مع مجموعات المجتمع المدني التي يمكنها تقديم الملاحظات حول مواد توعية الناخبين واستراتيجيات مراسلة هذه الفئات المستهدفة، والمساعدة في بناء ثقة السكان بالمفوضية، وتوفير الوصول إلى هذه المجموعات من خلال عضويتها وجماهيرها المستهدفة، والقيام بحملات إعلامية للناخبين خاصة بهم، بالشراكة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

3. الاستمرار في دعم الوحدات المتنقلة لتسجيل الناخبين.

سمحت الوحدات المتنقلة للنساء النازحات داخلياً بسبب النزاع بالتسجيل للتصويت، لذا ينبغي على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن تستمر في استخدام وحدات التسجيل المتنقلة كجزء من حملة تسجيل الناخبين قبل الانتخابات المقبلة.

4. الاستمرار في إشراك الموظفات كجزء من جميع فرق التسجيل.

كما ذُكر أعلاه، فإن ضم الموظفات كجزء من فرق تسجيل الناخبين جعل الناخبات يشعرن بمزيد من الراحة في التسجيل للتصويت. يجب أن تستمر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) في تعيين موظفات من النساء كجزء من كل فرق التسجيل، ويجب أن تسعى إلى زيادة عدد الموظفات العاملات في تسجيل الناخبين في العمليات الانتخابية المستقبلية.

معلومات للناخبين وتوعيتهم

يُعد التواصل مع الجمهور وتوفير المعلومات عن العمليات الانتخابية الرئيسية والأحداث المتعلقة بها أمراً حاسماً بالنسبة لسمعة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باعتبارها هيئة إدارة انتخابات نزيهة ومحترفة، ولضمان حصول جميع العراقيين في سن التصويت على المعلومات التي يحتاجون إليها للمشاركة. حصل العراق على أدنى مستوى من مشاركة الناخبين في عام 2018 منذ إجراء أول انتخابات برلمانية في عام 2004، حيث أقبل 44.8 في المائة من السكان الذين بلغوا سن الاقتراع على التصويت في عام 2018 ، مقابل 79.6 في المائة في عام 2005 (البيانات المصنفة حسب ا النوع الاجتماعي غير متوفرة).[53] وفقاً لمسحٍ أجرته المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية في 15 محافظة من محافظات العراق الـ 18 بين 11 أكتوبر و 8 نوفمبر، كانت هناك فجوة بين الجنسين بسبع نقاط مئوية في إقبال الناخبين.[54] تُظهر بيانات المسح أيضاً أن عدداً أكبر من النساء يفوق عدد الرجال قلن إنهن بحاجة إلى مزيد من المعلومات حول الانتخابات، مقارنة بالرجال. كان الوعي بالمفوضية أعلى أيضاً بين الرجال (63 بالمائة) من النساء (42 بالمائة). على الرغم من أن بيانات المسح تعود لعام 2014، إلّا أن النتائج تعكس الفجوة بين الجنسين والتي من المحتمل أن تستمر في حصول النساء إلى المعلومات الانتخابية.

خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2018، بدأت حملات توعية الناخبين متأخرةً ولم تتمكن من تحقيق التأثير اللازم، وافتقرت إلى المعلومات المهمة حول تقنيات التصويت الجديدة. ومن الأهمية بمكان ضمان حصول النساء إلى المعلومات المتعلقة بالتقنيات الانتخابية الجديدة، لأن النساء قد يكون لديهن معرفة أقل بالتكنولوجيا في حياتهن اليومية وبالتالي قد يتطلبن حصولاً إضافياً لمسائل التكنولوجيا.

[53] "إقبال الناخبين في العراق"، قاعدة بيانات إقبال الناخبين من المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات، https://www.idea.int/data-tools/country-view/148/40.

[54] رولا عبد اللطيف وماثيو إيمري، "آراء حول العملية الانتخابية والديمقراطية في العراق" (المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، مارس 2015)، https://www.ifes.org/sites/default/files/iraq_survey_report_march_2015_0.pdf.

الصورة 1: صور من الانتخابات البرلمانية 2018 عن تثقيف الناخبين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)

لا يحدد قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 11 لعام 2007 توعية الناخبين كواحدة من وظائف الهيئة الانتخابية، ولكن لا تزال الهيئة الانتخابية المستقلة تتحمل مسؤولية إصدار ونشر معلومات الناخبين.[55] وعلى الرغم من قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتنظيم حملات إعلامية وتثقيفية للناخبين، إلا أنها افتقرت إلى خطة تواصل أو استراتيجية عامة لأنشطة توعية الناخبين. وضعت إدارة التوعية العامة قائمة بسيطة بالأنشطة والموضوعات التي ستتم تغطيتها، بدلاً من خطة توعية عامة شاملة تحدد الجمهور المستهدف، وقنوات الاتصال ذات الأولوية، وتسير وفق جدول زمن مفصل.[56] كانت هناك بعض رسائل التوعية أو المعلومات الخاصة بالناخبين أو استراتيجيات النشر التي تستهدف النساء وغيرهم من السكان المهمشين، ولكن لم تكن هناك استراتيجية شاملة لاستهداف الناخبات. تضمنت صور توعية الناخبين كلًا من النساء والرجال على حدٍ سواء في أدوارٍ نشطة في العملية (انظر الصورة 1). كما تم إنتاج مواد إعلامية للناخبين بلغات متعددة لإتاحة وصول أكبر للناخبين من المجموعات العرقية المختلفة.

تم نشر بعض معلومات الناخبين عبر قنوات التواصل الاجتماعي في انتخابات 2018، والتي كان لها آثار إيجابية وسلبية. في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن توفر وصولاً أكبر إلى المعلومات للشباب والأشخاص ذوي الإعاقات المعينة، إلا أن الأخبار الكاذبة وخطابات الكراهية كانت مصدر قلق بالغ، حيث تسببت في انتشار الفوضى ونشر شائعات لا أساس لها من الصحة تضر بعض المرشحين، وخاصة النساء. انتشرت المعلومات الخاطئة أيضاً على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأثارت الشكوك حول موثوقية تقنية التصويت الجديدة.

بالإضافة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كان هناك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني التي شاركت في توعية الناخبين بالانتخابات، وكانت تلك المنظمات قد بدأت حملاتها في وقتٍ متأخرٍ من الدورة الانتخابية.[57] تميل حملات منظمات المجتمع المدني إلى التركيز على التشجيع على المشاركة بدلاً من الجوانب الفنية للانتخابات، مثل كيفية التسجيل للتصويت وكيفية العثور على مكان اقتراع الناخب. قامت بعض منظمات المجتمع المدني بحملة توعية للناخبين استهدفت فئات محددة من السكان ولكن لم تكن لديها إستراتيجية شاملة للتعامل مع هؤلاء السكان.

التوصيات

1. وضع ونشر رسائل محددة للناخبات كجزء من حملة توعية شاملة للناخبين.

يجب تطوير رسائل محددة تستهدف النساء، وهي المجموعة التي يحتمل حرمانها من عملية التصويت. يمكن أن تركز الرسائل على الحق القانوني للمرأة في التصويت وشغل المنصب الذي يتم شغله بالانتخاب و/ أو تركز على حق الناخب في الاقتراع السري (أي ليست هناك حاجة إلى إطلاع الآخرين على ما اختاره الناخب). بمجرد إعداد الرسالة، يجب أن يتم بثها عبر المصادر الرئيسية التي يمكن من

[55] "قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 11 لعام 2007، المواد 1-8" (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، 2007)، http://gjpi.org/wp-content/uploads/2009/01/ihec-law.pdf.. "الانتخابات في العراق: انتخابات مجلس النواب 2018 - أسئلة يتكرر طرحها" (المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، 7 مايو 2018)، https://www.ifes.org/sites/default/files/2018_ifes_iraq_council_of_representatives_elections_faqs_final.pdf.

[56] "التقييم الفني للعراق بعد الانتخابات: انتخابات مجلس النواب لعام 2018 - تقرير التقييم"، اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية، يوليو 2018. (غير منشور)

[57] المرجع السابق.

خلالها للنساء الوصول إلى معلومات عن الانتخابات. تمثل بيانات الاقتراع أو الاستقصاء معلومات حول المصادر الرئيسية التي تستخدمها النساء للوصول إلى المعلومات الخاصة بالانتخابات. تثقيف الناخبين الذي يستهدف النساء يحب أن يشمل النساء اللاتي يقمن بتوصيل الرسائل (شخصيًا، وفي الصور، ومقاطع الفيديو، والإعلانات التلفزيونية، والبث الإذاعي وعبر قنوات البث الأخرى) ويتناول القضايا الهامة بالنسبة للمشاركة في الانتخابات، ويجب أن يبدأ مبكراً وأن يتوافق مع المراحل المختلفة من الدورة الانتخابية. وتعتمد طريقة تسليم الرسائل للنساء على المقاطعات المستهدفة. ولكي نأخذ في الاعتبار أن الكتلة التصويتية للنساء ليست مجموعة متجانسة ولا تواجه دائمًا نفس التحديات، ينبغي على استراتيجيات النشر أيضًا أن تراعي الهويات المختلفة للنساء (على سبيل المثال، التحديات التي تواجه المرأة المتعلمة التي تعيش في بغداد مقارنة بالمرأة الأمية التي تعيش في الجنوب). ويجب أن نأخذ في الاعتبار البرامج المتنقلة لتوعية الناخبين للوصول إلى الناخبين الأميين و/ أو الريفيين.

2. وضرورة وجود رسائل وصور مرتبطة بجنس الناخب كجزء من توعية وتعليم الناخبين.

يجب أن تشتمل جميع حملات إعلام وتوعية الناخبين على رسائل شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع برامج توعية الناخبين والتوعية المدنية وأن تُظهر للمرأة دورًا نشطًا في العملية الانتخابية (كالناخبين والمرشحين والمسئولين عن الانتخابات). حتى إذا كانت الحملات لا تستهدف النساء على وجه التحديد، فلا يزال من المهم للغاية أن تكون تلك الحملات شاملة للجنسين وأن تكون النساء جزءًا من تلك الحملات.

3. يجب البدء بحملات إعلام وتوعية الناخبين في وقت مبكر من الدورة الانتخابية.

خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2018، بدأت حملات توعية وإعلام الناخبين متأخرة للغاية (لم تنظم بعض منظمات المجتمع المدني فعاليات التوعية لتلك الانتخابات حتى مارس/ آذار أو أبريل/ نيسان، في حين أن الانتخابات كانت في مايو/ أيار) ولم تصل إلى عدد كبير من الناخبين، مما ساهم في انخفاض معدل المشاركة في الانتخابات. عندما تبدأ حملات إعلام وتوعية الناخبين في وقت مبكر من العملية الانتخابية، تكون هناك فرصة أكبر لوصول تلك الحملات إلى نسبة أكبر من السكان/ الناخبين، وخاصة الناخبين الذين يصعب الوصول إليهم، والذين من المحتمل أن يكونوا من النساء.

4. إشراك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في صياغة ونشر رسائل توعية وتثقيف الناخبين.

ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني النسائية والناخبات في وضع التصور، أو التصميم؛ وتخطيط أنشطة التوعية العامة وتوعية الناخبين لضمان تلبية الحملات لاحتياجات وهموم المرأة. على سبيل المثال، يمكن لمقدمي برامج توعية الناخبين إجراء دراسات استقصائية أو عقد مجموعات صغيرة تشتمل على مجموعات متنوعة من النساء لفهم أنواع الرسائل التي تتفاعل معها النساء مع تحديد استراتيجيات البث/ النشر الأكثر فعالية. *ينبغي على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني النسائية والسعي للحصول على إرشاداتها لضمان وصول الرسائل بنجاح إلى النساء من المجتمعات المهمشة، بما في ذلك الأقليات الدينية، والنساء النازحات داخلياً، والنساء الريفيات، وذلك قبل الانتخابات بفترة طويلة.* وينبغي على منظمات المجتمع المدني النسائية أن تنسق بانتظام مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمساعدة في ضمان التكامل بين منظمات المجتمع المدني وجهود التوعية الانتخابية التي تستهدف النساء.

5. تعزيز آليات رصد وتقييم تأثير أنشطة توعية الناخبين لضمان فعالية الرسائل.

لتحديد فاعلية حملات توعية الناخبين واستراتيجيات نشرها، ينبغي على مقدمي برامج توعية الناخبين تعزيز قدرتهم على المراقبة والتقييم واختبار وضبط الرسائل والاستراتيجيات بانتظام للوصول إلى جميع الناخبين.

6. تطوير استراتيجية لإيجاد ومعالجة الأخبار الكاذبة والمعلومات الخاطئة والمضللة.

تؤثر المعلومات الخاطئة والمضللة بشكل كبير على ثقة الجمهور في العملية الانتخابية وقد تستهدف، بشكل غير عادل، صوره النساء أمام الرأي العام، مما يعزز الانطباع بأن النساء لا ينتمين إلى العمليات السياسية والانتخابية. لمكافحة هذه الظاهرة، يتعين على

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات - بالتعاون مع لجنة الاتصالات والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة - تطوير قدرتها على مراقبة وسائل الإعلام وقدرتها على تحديد واعتراض الرسائل الخاطئة لتشجيع مشاركة جميع الناخبين في العملية الانتخابية.

الأحزاب السياسية / الائتلافات

تعد الأحزاب السياسية القوية ركيزة أساسية في أي ديمقراطية. تم إنشاء الأحزاب السياسية العراقية على أسس عرقية أو طائفية، وبعد 16 عامًا من الديمقراطية في العراق، أبدت هذه الأحزاب القليل من الاهتمام أو الاستعداد للنمو أو إضفاء الطابع الرسمي بعيدًا عن سنوات الانتخابات، ولم يتم تحفيزها على تبني أفضل الممارسات الدولية للأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب كانت قادرة بشكل عام على الحفاظ على قاعدتها الأولية من المؤيدين، إلا أنها فشلت في جذب ناخبين جدد أو تحسين سمعتها المتدنية باستمرار بين الناخبين العراقيين. وغالبًا ما يتم النظر إلى الأحزاب معاقل للانقسامات وشبكات قوية للمحسوبية (يعتمد عليها الناس في الوظائف والتعليم والرعاية الصحية) والفساد.[58] ومن الناحية التقليدية، يسمح غياب المؤسساتية بهيمنة النخب السياسية والمحسوبية والمحاباة، مما يعود بالفائدة على الرجال، وبالرغم من أنه يتم أحيانا منح الفرصة، بشكل فردي للنساء، إلا إنها غالبا ما تمنح في إطار تعزيز مصالح القادة، ومن المستبعد أن تؤدي إلى زيادة في عدد النساء في المناصب المنتخبة والقيادية.

وبالرغم من أن العديد من الأحزاب السياسية أنشأت منظمات المجتمع المدني النسائية في الخمسينيات والستينيات، إلا أنها اختفت إلى حد كبير بعد الحرب في كردستان في سبعينيات القرن الماضي، ولم تبدأ هذه الشبكات والمنظمات النسائية في الظهور إلا في تسعينيات القرن الماضي، بمساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية. كذلك عادت المنظمات النسائية المرتبطة بالأحزاب إلى الظهور، خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين.[59] يمكن إيعاز التقدم الذي تم إحرازه لإدماج المرأة في قيادة الحزب إلى شبكات من القيادات النسائية والمنظمات النسائية.[60] وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لم يؤد تعزيز إدماج المرأة في الأحزاب المؤلفة من قواعد شعبية ومنظمات نسائية التابعة لها إلى تغييرات دائمة كبيرة في الهياكل الداخلية للأحزاب. ولم يتضمن قانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي تم اعتماده عام 2015 أي بنود محددة بشأن مشاركة المرأة في الأحزاب، وهو يدعو إلى "تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين" بشكل عام ودون تحديد جنس الناخبين.[61] ولا تدعم الأحزاب السياسية أيضًا النساء اللاتي يتم انتخابهن للبرلمان، وفي كثير من الأحيان، يتم استبعادهن من مفاوضات قادة الأحزاب بشأن القضايا السياسية والأمنية، ومن رئاسة اللجان البرلمانية، باستثناء بعض القضايا العائلية والاجتماعية"[62]

هناك بيانات محدودة تحيط بمشاركة المرأة وقيادتها في الأحزاب السياسية العراقية. خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2018، كان جميع قادة الأحزاب الرئيسية والائتلافات الحزبية من الرجال.[63] من بين 87 قائمة للأحزاب السياسية، كانت هناك 18 قائمة تترأسها نساء (أو

---

[58] التغيير يجب أن يبدأ بالأحزاب السياسية العراقية" مدونة 1001 خاطرة عراقية،21 يونيو 2018 http://1001iraqithoughts.com/2018/06/21/change-must-begin-with-iraqs-political-parties/.

[59] أندريا فيشر - طاهر، "المنافسة والتعاون والمقاومة: المرأة في المجال السياسي في العراق" الشؤون الدولية (المعهد الملكي للشؤون الدولية 1944-) 86، رقم. 6 (2010) 49–1381 https://www.jstor.org/stable/40929768.

[60] تأسست مجموعة السلام النسائية في إقليم كردستان - المؤلفة من نساء من مختلف الأحزاب السياسية - في عام 2012 وتضم حوالي 20 امرأة حددت أولويات مشتركة لدفع عملية السلام إلى الأمام في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، الذي يركز على المرأة والسلام والأمن. تشمل الأهداف الأساسية لهذه المجموعة الضغط من أجل زيادة حضور النساء في أدوار صنع القرار (على وجه التحديد، لقد مارسن ضغوطاً لضم امرأة واحدة على الأقل في مجلس الوزراء). تقوم مؤسسة إيما للتنمية البشرية، وهي منظمة غير حكومية محلية أخرى في كردستان، بعمل مماثل. عقدت المجموعة عدة منتديات بين عامي 2016 و2017 جمعت بين الرجال والنساء على حد سواء في الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار وأدوار بناء السلام. المصادر: فيلاردو وبيطار، "ملف المساواة بين الجنسين - العراق" وسيليا طومسون، "المرأة تطالب بدور سياسي أكبر في صنع القرار في إقليم كردستان العراق"، الأمم المتحدة العراق، 12 مارس 2017 http://www.uniraq.org/index.phpoption=com_k2&view=item&id=6967:women-call-for-greater-political-role-in-decision-making-in-kurdistan-region-of-iraq&Itemid=606&lang=en

[61] فيلاردو وبيطار، "ملف المساواة بين الجنسين- العراق."

[62] "تقرير التنمية البشرية في العراق 2014: التحديات والفرص أمام الشباب العراقي".

[63] "انتخابات العراق: كل ما تحتاج إلى معرفته."

20.7 في المائة) ، وقد فازت خمس منها بمقاعد (أي 27.8 في المائة من النساء اللائي يترأسن قوائم ناجحة في الانتخابات).[64] من بين 207 حزب سياسي، كان هناك 460 امرأة أعضاء في الأحزاب السياسية، مع ثلاث نساء يترأسن أحزاب سياسية (أي 1.4 في المائة من الأحزاب السياسية المسجلة ترأسها نساء).[65] ومن بين 18 قائمة تترأسها نساء، توجد خمس منها في الدوائر الانتخابية في كردستان.[66] وبالرغم من أن كردستان تبدو أكثر تقدمًا من العراق الفيدرالي فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين - حيث وضعت قوانين وسياسات أكثر قوة تدعم مساواة المرأة - فقد تعكس جهود المساواة بين الجنسين رغبة كردستان في اكتساب الشرعية الدولية عوضا عن معتقدات حقيقيه بشأن مساواة المرأة.[67]

تشير البحوث إلى أن النساء يتمتعن بنفوذ أكبر في الأحزاب ذات الطابع المؤسسي والمركزي للغاية وعندما يدعم القادة الكبار المساواة بين الجنسين.[68] بينما كانت حقوق المرأة على أجندات العديد من الأحزاب والائتلافات في انتخابات 2018 [69] ، إلا أن جميع هذه الأحزاب والائتلافات السياسية العراقية تفتقر إلى هياكل داخلية قوية، ولا يدعم قادة الأحزاب المساواة بين الجنسين. وللتدليل على ذلك نجد أنه بالرغم من شيوع الخطاب حول المساواة بين الجنسين، لم يقم أي حزب سياسي باعتماد حصص طوعية لتمثيل المرأة.[70] ووفقًا للمتحاورين، لم توزع الأحزاب أموال الحملة الانتخابية بالتساوي على المرشحين من النساء والرجال، لكنها فضلت بدلاً من ذلك دعم المرشحين الذكور.

وفقًا لاستطلاع عام 2018، أفاد حوالي 57% من المشاركين الذين يشكلون أكثر من نصف العينة التي شملها الاستطلاع، إنه بمقدور المرأة أن تنضم إلى حزب سياسي، ولكن مع أخذ السؤال التالي في الاعتبار- وهو ما إذا كان ينبغي للمرأة أن تكون قادرة على الانضمام إلى حزب سياسي، وليس بالضرورة قيادته أو الترشح عنه - فإن هذه النسبة منخفضة بشكل مخيب للآمال. وهناك عامل آخر يبعث على الإحباط، وهو أن 54 في المائة فقط من الشباب وافقوا على الادعاء هذه العبارة (مقارنة بـ 62 في المائة من الشابات)، وهو ما ينفي الاعتقاد السائد بأن الأجيال الشابة قد تكون أكثر تقدمًا عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين.[71]

التوصيات

1. تحديد حصة للنساء للمناصب القيادية داخل الحزب

نظرًا لأن الأحزاب السياسية تفتقر بنسبة كبيرة إلى تمثيل المرأة في المناصب القيادية، ينبغي على الأحزاب أن تقوم - طواعية - باعتماد حصص للنساء بالكادر القيادي للحزب. و يمكن للأحزاب تخصيص حصة تمثيل للمرأة بنسبة 25 بالمائة لتتطابق مع الحصة المخصصة لشغل المقاعد البرلمانية، أو يمكن أن تضع أهدافًا أعلى (مثل 40 في المائة) لإظهار قيم تقدمية وشاملة. وإذا أخذنا في الاعتبار حصة تمثيل المرأة البالغة 25 في المائة بالبرلمان، سيكون من المفيد للأحزاب تطوير كوادر نسائية على مستوى القيادة لكي تكون أفضل استعدادًا للوفاء بنصيب المقاعد الانتخابية المخصصة للمرأة.

---

[64] "التقرير السنوي لمجموعة العمل حول قضايا المساواة بين الجنسين" المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2018. (غير منشورة)

[65] المرجع السابق.

[66] نوزاد محمود، "خمس نساء يقودن قوائم الانتخابات العراقية في كردستان"، روداو، 20 فبراير 2018، https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/200220181.

[67] زينب كايا، "التفوق علي بغداد؟ شرح حقوق المرأة في إقليم كردستان العراق، " إل إس إي ومن، مدونة الأمن والسلام (مدونة)، 8 فبراير 2017، https://blogs.lse.ac.uk/wps/2017/02/08/outperforming-baghdad-explaining-womens-rights-in-the-kurdistan-region-of-iraq/ .

[68] جورجينا وايلين، "المساواة بين الجنسين والسياسة الديمقراطية: تحليل مقارن للدمج في الأرجنتين وشيلي" مجلة دراسات أمريكا اللاتينية 32، رقم. 3 (2000): 93-765، https://www.jstor.org/stable/158617.

[69] أودري بولس وسافانا كارتر، "صندوق حقائق: الانتخابات البرلمانية في العراق 2018"، المجلس الأطلسي، 8 مايو 2018، https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/factbox-iraq-s-2018-parliamentary-elections.

[70] "قاعدة بيانات نظام الكوتا النسائية للهيئة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية: العراق" https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/148/35.

[71] "العراقيون يطالبون الحكومة الجديدة بالوظائف والخدمات وإعادة الإعمار، أغسطس - أكتوبر 2018 نتائج المسح"، المعهد الديمقراطي الوطني.

2. زيادة شفافية تمويل الأحزاب السياسية من المصادر الأجنبية والمحلية على حد سواء، وإتاحة فرصة متساوية للمرشحين من كلا الجنسين للحصول على تمويل حزبي لحملاتهم.

إن الافتقار إلى الشفافية وتتبع مصادر التمويل للأحزاب السياسية يسبب ضررا بنسبة أكبر للمرشحات. ويمكن لصانعي القرار إتاحة فرص متساوية أمام المرشحين المتنافسين من الجنسين عن طريق تعزيز القوانين الحالية واللوائح السياسية التي تحكم تمويل الحملات الانتخابية. يمكن أن تشمل الإصلاحات ما يلي: جعل التقارير المالية السنوية للأحزاب (يتم إعدادها من قبل مكتب محاسب قانوني معتمد وتقديمها إلى ديوان الرقابة المالية) وتطبيق حظر تلقي الأموال الأجنبية وغيرها من الأحكام في قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لعام 2015، بما في ذلك توضيح الجهة المسئولة عن التنفيذ وتمكينها لتكون مستقلة وقادرة على أداء مهمتها.

3. إنشاء أجنحة نسائية يتم تمويلها وتزويدها بالموارد بشكل صحيح لتشجيع مشاركة المرأة في الأحزاب.

نظرًا لغياب تمثيل المرأة في الأحزاب والمبادرات التي تركز على المساواة بين الجنسين، ينبغي على الأحزاب إنشاء أجنحة نسائية لوضع أهمية إشراك المرأة والتركيز على أهمية إشراك المرأة في أنشطة الحزب. ولكي لا تتواجد الأجنحة النسائية اسميا فقط ولضمان زيادة فاعليتها، يجب أن يتم تمويلها وتزويدها بالموارد الملائمة ووضع آلية تمكنها من القيام بأنشطة تركز على المرأة والقضايا النسائية بالإضافة إلى المشاركة في صنع القرار ووضع الاستراتيجية العامة والسياسات والبرامج المختلفة للحزب.

4. تقديم حوافز مالية للأحزاب السياسية للدفع بالمزيد من المرشحين النساء.

يمكن للحوافز المالية - مثل التمويل العام الإضافي – أن تشجع الأحزاب السياسية على ترشيح المزيد من النساء لقوائم الأحزاب، مما يزيد من فرص انتخاب المزيد من النساء لمجلس النواب. على سبيل المثال، يمكن تخصيص نسبة معينة من التمويل العام للأحزاب السياسية (10 في المائة) للأحزاب التي ترشح 40 في المائة على الأقل من النساء (أو تزيد بنسبة 15 في المائة عن الحصص المطلوبة) على قوائمها الانتخابية. وتتمثل الإستراتيجية الأخرى في زيادة التمويل العام للأحزاب بنسبة إضافية تبلغ 10 في المائة عن الحد المقرر وذلك لترشيح ما لا يقل عن 40 في المائة من النساء على القوائم الانتخابية للحزب. يمكن إضافة هذه التوصيات كتعديلات على لقانون الأحزاب السياسية أو إجراءات تمويل الحملات الانتخابية.

التوصيات

تقدم القائمة التالية ملخصًا للتوصيات لكل فئة فرعية، بناءً على نتائج التقييم. ولا تعد هذه التوصيات بمثابة حلول شاملة; وإنما هي بمثابة حلول لأكثر الأمور إلحاحًا في العملية الانتخابية بناءً على تحليل جنس المرشحين الذي أجراه فريق التقييم.

التوصيات	الجهة المسؤولة (الجهات)	مستوى الأولوية
الإطار القانوني		
• تعديل المبادئ الإرشادية الخاصة بتحديد حصص للجنسين من أجل إيضاح القواعد المتعلقة بتخصيص المقاعد للمرشحات - بما في ذلك المرشحات المنتخبات من خارج الكوتا - لضمان التفسير المتزامن للوائح.	مجلس النواب العراقي، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	مرتفع
• فرض لوائح بشأن تطبيق حصص قانونية للنساء أثناء انتخابات مجالس المحافظات.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	مرتفع
• تعديل قانون الانتخابات بحيث يشترط أن يكون البديل لنائب مستقيل من نفس الجنس.	البرلمان العراقي	مُنخفض
إدارة الانتخابات		
• تخصيص 5 بالمائة من الميزانية الإجمالية للبرامج التي تزيد من المشاركة السياسية للمرأة بشرط امتلاكها آلية قوية للرصد والمراقبة.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	مرتفع
• ضم نائبات من النساء في مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.	مجلس النواب، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	مرتفع
• جمع بيانات إقبال الناخبين مصنفة حسب النوع/ النوع الاجتماعي .	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	مرتفع
• إضفاء الطابع الرسمي على مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين من خلال تأسيسها كوحدة منفصلة قائمة بذاتها ولها ميزانية وموظفين متخصصين.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	مرتفع
• وضع حصة نوعيه للموظفين الدائمين والمؤقتين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	متوسط
• بناء قدرات أعضاء مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، وموظفي المفوضية بشكل عام، على تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	مُنخفض

المشاركة السياسية للمرأة		
• دعم النساء للترشح للمناصب السياسية.	الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	مرتفع
• تشجيع وجذب الحلفاء من الرجال في الهيئات المنتخبة الرئيسية والمؤسسات الحكومية.	البرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني	مرتفع
• ضمان وجود تعليمات محددة حول كيفية التعامل مع التصويت العائلي في دورات تدريب العاملين بمراكز الاقتراع.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	متوسط
• دعم المرشحات لمكافحة التضليل والمعلومات المغلوطة.	الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	متوسط
• تدريب الصحفيين على التغطية الإعلامية للموضوعات الحساسة المتعلقة بجنس الناخبين.	المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني	مُنخفض
تسجيل الناخبين		
• إجراء حملة تستهدف توعية الناخبين بعملية التسجيل بشكل أفضل وفي الوقت المناسب.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، منظمات المجتمع المدني	مرتفع
• بذل المزيد من الجهود الحثيثة لتوفير بطاقات الناخبين البيومترية / الحيوية الجديدة.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	متوسط
• الاستمرار في دعم الوحدات المتنقلة لتسجيل الناخبين.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	متوسط
• الاستمرار في إشراك الموظفات كجزء من جميع فرق التسجيل.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	متوسط
توعية وتثقيف الناخبين		
• تطوير وبث رسائل محددة للناخبات كجزء من حملة توعية شاملة للناخبين.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المنظمات	مرتفع

	الدولية، منظمات المجتمع المدني	
• وجود رسائل وصور مرتبطة بجنس الناخب كجزء من توعية وتثقيف الناخبين.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية	مرتفع
• البدء بحملات إعلام وتوعية الناخبين في وقت مبكر من الدورة الانتخابية.	المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني	مرتفع
• إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في صياغة ونشر تثقيف الناخبين والمعلومات.	المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني	مرتفع
• تطوير استراتيجية لإيجاد ومعالجة الأخبار الكاذبة، المعلومات الخاطئة والمضللة.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني	مرتفع
• تعزيز آليات رصد وتقييم تأثير أنشطة توعية الناخبين لضمان فعالية الرسائل.	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني	متوسط
الأحزاب السياسية / الائتلافات		
• إنشاء أجنحة نسائية يتم تمويلها وتزويدها بالموارد بشكل صحيح لتشجيع مشاركة المرأة في الأحزاب.	الأحزاب السياسية	مرتفع
• زيادة شفافية تمويل الأحزاب السياسية من المصادر الأجنبية والمحلية على حد سواء، وإتاحة الفرصة المتساوية للمرشحين الذكور والإناث للحصول على تمويل حزبي لحملاتهم.	البرلمان، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الأحزاب السياسية	مرتفع
• تحديد حصة للنساء للمناصب القيادية داخل الحزب.	الأحزاب السياسية	متوسط
• تقديم حوافز مالية للأحزاب السياسية للدفع بالمزيد من المرشحين النساء.	مجلس النواب العراقي، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	مُنخفض

الملحق 1: التوزيع حسب النوع الاجتماعي لموظفي المفوضية

تقدم هذه الجداول توزيعا حسب النوع الاجتماعي لموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)، أي عدد الموظفين من النساء والرجال. يتضمن الجدول 2 تصنيف موظفي المفوضية (IHEC) طبقا للجنس لكل إدارة؛
يتضمن الجدول 3 تصنيف موظفي المفوضية (IHEC) طبقا للجنس بمكاتب المحافظات لكل محافظة؛ ويتضمن الجدول 4 تصنيف موظفي المفوضية (IHEC) طبقا للجنس في المراكز الإقليمية لكل محافظة. تعود هذه البيانات إلى فبراير/ شباط 2019.

الجدول 2: المقر الرئيسي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)				
الإدارة	النسبة المئوية للنساء	النساء	الرجال	الإجمالي
إدارة الرقابة الداخلية والتدقيق	%36	10	18	28
إدارة الاتصال الجماهيري	%32	17	36	53
إدارة بناء القدرات	%29	7	17	24
الأمانة العامة لمجلس المفوضين	%26	19	53	72
إدارة الشؤون المالية	%26	15	43	58
إدارة العمليات	% 19	20	83	103
شؤون مجلس المفوضين	% 16	4	21	25
قسم الكيان السياسي	% 16	7	37	44
إدارة الشؤون الإدارية	14%	28	167	195
هيئة إدارة الانتخابات	% 11	14	115	129
مكتب نائب الرئيس التنفيذي للشئون الإدارية والمالية	0%	0	3	3
مكتب نائب المدير التنفيذي للشئون التقنية	0%	0	2	2
الإجمالي	% 19	141	595	736

الجدول 3: مكاتب المحافظات				
إقليم	النسبة المئوية للنساء	النساء	الرجال	الإجمالي
محافظة السليمانية	%26	15	43	58
محافظة أربيل	% 19	10	43	53
محافظة بابل	% 17	14	68	82
محافظة دهوك	% 17	10	50	60
محافظة كركوك	% 16	11	57	68
محافظة واسط	14%	10	60	70
كردستان	14%	7	44	51
محافظة ديالى	% 13	8	52	60
محافظة كربلاء	% 12	9	64	73
محافظة المثنى	% 11	7	56	63
محافظة القادسية	10%	7	60	67
شرق بغداد	% 10	10	87	97
محافظة نينوي	% 9	6	59	65
محافظة النجف	% 9	7	71	78
غرب بغداد	%8	7	78	85
محافظة البصرة	5%	4	69	73
محافظة ذي قار	4%	3	72	75

محافظة الأنبار	% 3	2	57	59
محافظة ميسان	% 3	2	72	74
صلاح الدين	0%	0	44	44
الإجمالي	% 11	149	1206	1,355

الجدول 4: المراكز الإقليمية				
إقليم	النسبة المئوية للنساء	النساء	الرجال	الإجمالي
محافظة السليمانية	% 52	13	12	25
غرب بغداد	% 25	45	134	179
محافظة كركوك	% 24	18	58	76
محافظة كربلاء	% 20	14	57	71
محافظة ديالى	% 19	24	100	124
محافظة القادسية	% 18	22	97	119
محافظة بابل	% 17	25	122	147
شرق بغداد	% 16	42	221	263
محافظة ذي قار	14%	19	120	139
محافظة البصرة	% 13	21	139	160
محافظة المثنى	% 11	10	83	93
محافظة دهوك	% 11	3	25	28
محافظة واسط	% 10	14	129	143
محافظة ميسان	% 5	5	97	102
صلاح الدين	4%	4	92	96
محافظة نينوي	4%	7	177	184
محافظة النجف	2%	2	118	120
محافظة أربيل	0%	0	2	2
محافظة الأنبار	0%	0	41	41
الإجمالي	14%	288	1,824	2,112

المجموع الكلي	14%	578	3,625	4,203

الملحق 2: الهيكل التنظيمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)

8005233987

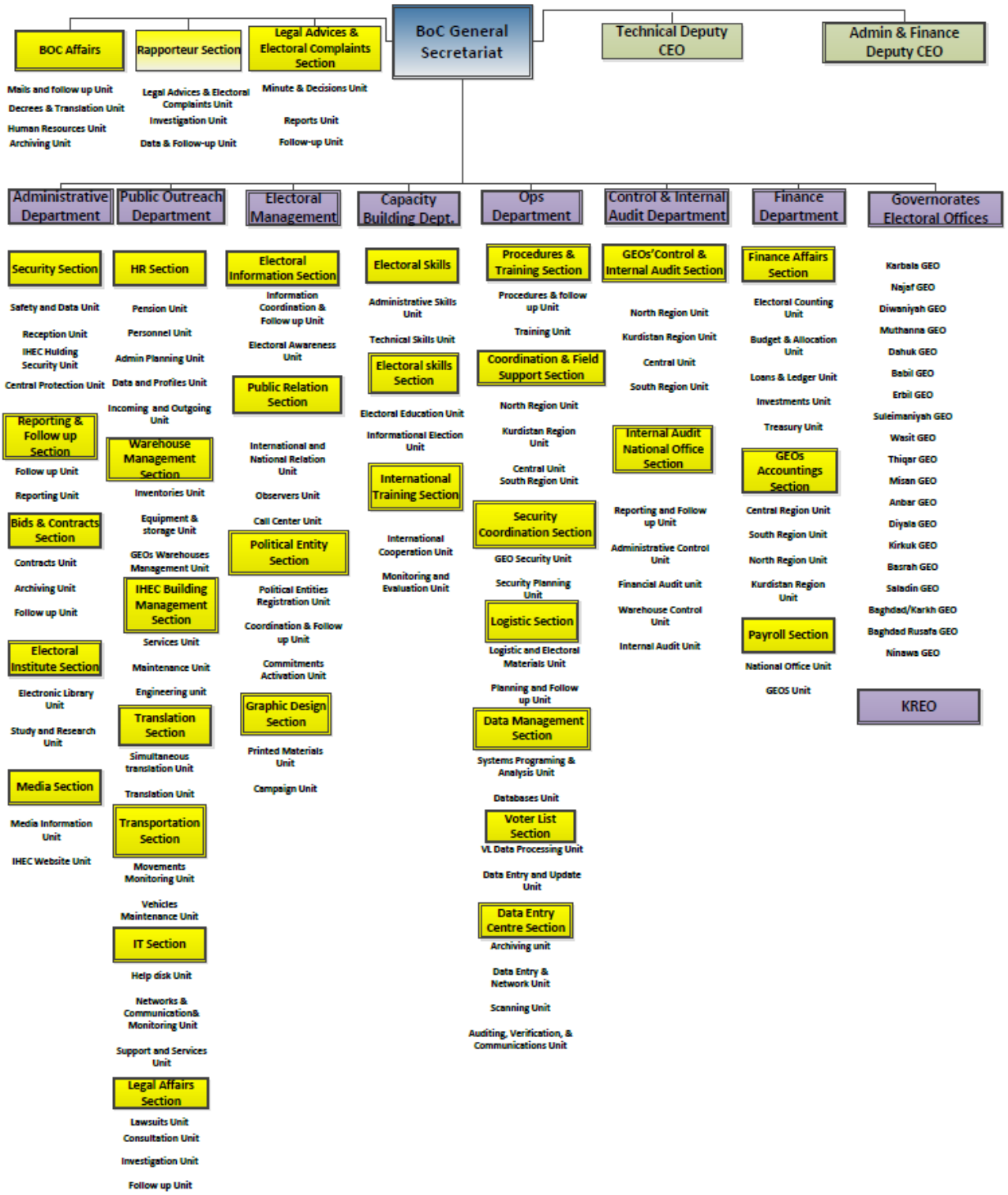

الملحق 3: تصنيف الناخبين حسب الجنس

يوضح الجدول 5 توزيعًا لعدد الناخبين المسجلين من الرجال والنساء حسب المحافظات، أي عدد النساء الناخبات المسجلات في كل محافظة وعدد الرجال المسجلين في كل محافظة. تمثل النسبة المئوية للنساء عدد الناخبات في كل محافظة على إجمالي عدد الناخبين في كل محافظة.

الجدول 5: تصنيف الناخبين حسب النوع الاجتماعي حسب المحافظة				
إقليم	النسبة المئوية للنساء	النساء	الرجال	الإجمالي
مايان	50.7%	375,988	366,136	742,124
محافظة واسط	50.4%	421,104	415,245	836,349
محافظة ديالي	50.2%	532,376	528,667	1,061,043
محافظة المثنى	49.7%	256,757	259,437	516,194
غرب بغداد	49.6%	1,227,264	1,248,208	2,475,472
محافظة البصرة	49.6%	910,807	926,488	1,837,295
محافظة القادسية	49.5%	392,723	400,307	793,030
محافظة ذي قار	49.5%	647,745	660,455	1,308,200
صلاح الدين	49.5%	460,724	469,973	930,697
محافظة بابل	49.4%	615,798	631,926	1,247,724
شرق بغداد	49.1%	1,579,940	1,636,542	3,216,482
محافظة كربلاء	49.1%	371,008	385,171	756,179
محافظة النجف	49.1%	456,290	473,955	930,245
محافظة الأنبار	48.9%	525,143	549,140	1,074,283
محافظة كركوك	48.7%	482,748	508,514	991,262
محافظة نينوي	47.3%	1,073,132	1,194,199	2,267,331
محافظة دهوك	47.3%	373,611	416,646	790,257
محافظة أربيل	45.7%	545,824	648,554	1,194,378
محافظة السليمانية	42.7%	588,927	791,885	1,380,812
الإجمالي	49.5%	9,256,415	9,460,164	18,716,579

يقدم الجدول 6 توزيعًا لعدد الناخبين من الرجال والنساء الذين تم تسجيل بياناتهم البيومترية وتسلموا بطاقاتهم، موزعة حسب الإقليم. تمثل النسبة المئوية للنساء عدد النساء اللائي قُمن بتسجيل بياناتهم البيومترية واستلام البطاقات من بين إجمالي عدد الناخبين الذين سجلوا بياناتهم البيومترية وتسلموا بطاقات الناخبين البيومترية الخاصة بهم.

الجدول 6: توزيع الناخبين حسب النوع الاجتماعي الذين سجلوا بياناتهم الحيوية وحصلوا على البطاقة الانتخابية، حسب المحافظة				
إقليم	النسبة المئوية للنساء	النساء	الرجال	الإجمالي
محافظة دهوك	51.4%	101,583	95,934	197,517
محافظة أربيل	51.2%	139,500	133,185	272,685
محافظة كركوك	49.1%	175,834	182,141	357,975
محافظة ديالي	48.7%	322,544	339,651	662,195
محافظة واسط	%48.0	244,722	265,022	509,744
محافظة بابل	46.2%	292,233	339,673	631,906
محافظة السليمانية	46.2%	122,985	143,163	266,148
محافظة النجف	46.0%	199,486	234,364	433,850
غرب بغداد	45.9%	341,374	402,163	743,537
محافظة المثنى	45.6%	120,075	143,282	263,357

محافظة القادسية	45.0%	169,969	207,734	377,703
محافظة كربلاء	44.9%	129,049	158,588	287,637
محافظة البصرة	44.8%	341,587	420,298	761,885
صلاح الدين	44.1%	143,788	182,559	326,347
محافظة ميسان	43.4%	129,648	168,955	298,603
شرق بغداد	42.9%	354,656	471,298	825,954
محافظة ذي قار	%42.8	238,145	318,884	557,029
محافظة الأنبار	40.5%	50,117	73,591	123,708
محافظة نينوي	33.5%	40,755	80,957	121,712
الإجمالي	48.5%	14,260,918	15,155,258	29,416,176

المراجع

عبد اللطيف، رولا وماثيو إيمري. "آراء حول العملية الانتخابية والديمقراطية في العراق." المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، مارس 2015. https://www.ifes.org/sites/default/files/iraq_survey_report_march_2015_0.pdf.

العلي، نادية ونيكولا برات. "تنظيم المرأة والصراع في العراق منذ عام 2003." *إعادة النظر في النسوية*، رقم 88 (2008) 85-74.

الجبوري، ميس ومارك لاتيمر. "نشطاء مدنيون تحت التهديد في العراق." مركز وقف إطلاق النار للحقوق المدنية وحقوق الأقليات المجموعة الدولية، ديسمبر 2018.
https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2018/12/MRG_CFRep_IraqCiv_EN_Dec18_FINAL2.pdf.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا، 22 مايو 2004.
http://hrlibrary.umn.edu/instree/loas2005.html.

"خلفية عن وضع المرأة في العراق قبل سقوط حكومة صدام حسين". هيومن رايتس ووتش، نوفمبر / تشرين الثاني 2003.
https://www.hrw.org/legacy/backgrounder/wrd/iraq-women.htm#P42_12857.

بيلينجريري، مارتا. "التحديات والآمال: المرأة التي تترشح من أجل العراق" العربي الجديد، 11 مايو 2018.
https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/2018/5/11/challenges-and-hope-for-female-parliamentary-candidates-in-iraq.

بولس، أودري وسافانا كارتر. "صندوق الحقائق: الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018" المجلس الأطلسي، 8 مايو 2018.
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/factbox-iraq-s-2018-parliamentary-elections.

"إعلان القاهرة: اجتماع رفيع المستوى حول" الأهداف التنموية للألفية (MDG) للنساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية ": خطة التنمية لما بعد عام 2015" الفرص والتحديات "،" فبراير 23، 2014.
http://www.unwomen.org/~/media/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/58/CSW58-declaration-cairo-en%20pdf.pdf

كاثرين، جون جيه. "فيديو لشباب يقبلون ملصق أثناء الانتخابات العراقية يتسبب في عداء قبلي." كردستان 24، 21 أبريل، 2018.
https://www.kurdistan24.net/en/news/7068f4a6-8c70-46cd-9f26-c60c9c01d3f2.

شعبان، ستيفاني وصافية الطرابلسي. "دور جامعة الدول العربية." المنظمات الإقليمية والمساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2017.
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/chapters/regional-organizations-gender-equality-and-the-political-empowerment-of-women/regional-organizations-gender-equality-and-the-political-empowerment-of-women-chapter-3.pdf
.

"التغيير يجب أن يبدأ بالأحزاب السياسية العراقية." *مدونة 1001 خاطرة عراقية*، 21 يونيو، 2018.
http://1001iraqithoughts.com/2018/06/21/change-must-begin-with-iraqs-political-parties/.

"أعضاء لجنة حقوق الإنسان." جامعة الدول العربية، غير مؤرخ
http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/ComitteeMembers.aspx?RID=1

"الانتخابات في العراق: انتخابات مجلس النواب 2018 - أسئلة يتكرر طرحها." المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، 7 مايو 2018.
https://www.ifes.org/sites/default/files/2018_ifes_iraq_council_of_representatives_elections_faqs_final.pdf.

فيشر طاهر، أندريا. "المنافسة والتعاون والمقاومة: المرأة في المجال السياسي في العراق." *الشؤون الدولية (المعهد الملكي للشؤون الدولية 1944-)* 86، رقم 6 (2010): 1381–94.

فرانتزمان، سيث. "الحكومة العراقية الجديدة تفتقر إلى الوزيرات" الجيروزاليم بوست، 27 أكتوبر 2018.
https://www.jpost.com/Middle-East/Iraqs-new-government-lacks-female-ministers-570457 .

"الحرية في العالم 2019: تقرير دولة العراق" فريدوم هاوس، 2019. https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/iraq.

"التقرير السنوي لمجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين." المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2018. (غير منشورة)

حسن الجبوري، غزوان. "في المجتمعات القبلية المحافظة، لا يزال الرجال العراقيون يصوتون نيابة عن الأقارب الإناث" نقاش، 1 مارس 2018. http://www.niqash.org/en/articles/politics/5847./

إبراهيم، أروى. "انتخابات العراق: كل ما تحتاج إلى معرفته." الجزيرة، 12 مايو 2018.
https://www.aljazeera.com/news/2018/05/iraq-parliamentary-elections-2018-180503164932964.html.

"قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 11 لعام 2007، المواد 1-8" المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، 2007.
http://gjpi.org/wp-content/uploads/2009/01/ihec-law.pdf.

"قاعدة بيانات الكوتا النسائية للهيئة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية: العراق." قاعدة بيانات الكوتا النسائية للهيئة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/148/35.

"تقرير التنمية البشرية في العراق 2014: التحديات والفرص للشباب العراقي" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.
http://hdr.undp.org/sites/default/files/undp-iq_iraqnhdr2014-english.pdf.

"العراق بعد داعش: تحسين التماسك الاجتماعي، لكن ما يزال العراقيين ا غير راضين عن الحكومة: نتائج المسح الوطني." المعهد الوطني الديمقراطي، يوليو 2019.
https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI%20Iraq%20Survey%20.2019_EN.pdf

"التقييم الفني للعراق بعد الانتخابات: انتخابات مجلس النواب 2018 - تقرير التقييم" اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية، يوليو 2018. (غير منشور)

"العراق: نتائج الانتخابات في غضون يومين، الإقبال عند مستوى قياسي منخفض" الجزيرة، 13 مايو 2018.
https://www.aljazeera.com/news/2018/05/iraq-election-results-days-turnout-record-.html.180513061807758

"إقبال الناخبين في العراق" قاعدة بيانات الهيئة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لإقبال الناخبين
.https://www.idea.int/data-tools/country-view/148/40

"العراقيون يطالبون الحكومة الجديدة بالوظائف والخدمات وإعادة الإعمار: أغسطس - أكتوبر 2018 نتائج المسح." المعهد الديمقراطي الوطني، نوفمبر 2018. -

"دستور العراق لعام 2005." المشروع التأسيسي، 2005.
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?.lang=en

كايا، زينب. "التفوق على بغداد؟ شرح حقوق المرأة في إقليم كردستان العراق. " *إل إي إس، مدونه الأمن والسلام*، 8 فبراير، 2017
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdflang=en

محمود، نوزاد. "خمس نساء يقودن قوائم الانتخابات العراقية في إقليم كردستان" روداو، 20 فبراير 2018.
.https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/200220181

عمر، أميمة. "الحياة الخطرة للناشطات النسائيات العراقيات" العربي الأسبوعية، 6 يناير 2019.
.https://thearabweekly.com/dangerous-lives-iraqi-women-activists

"المادة رقم 96: قانون الانتخابات" ويكي مصدر، https://en.wikisource.org/wiki/Order_96:_The_Electoral_Law.

"نسبة النساء في البرلمانات الوطنية" الاتحاد البرلماني الدولي، غير مؤرخ
https://data.ipu.org/women-ranking

"السكان، الإناث (٪ من إجمالي السكان): العراق." بيانات البنك الدولي، 2018
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS?locations=IQ

روبن، أليسا ج. وسام داغر. "التغييرات في قانون الانتخابات في العراق تضعف الحصة المخصصة للنساء" نيويورك تايمز، 13 يناير 2009. .https://www.nytimes.com/2009/01/14/world/middleeast/14iraq.html

سلبي، زينب. "السياسة الخارجية: النساء العراقيات المنسيات" الإذاعة الوطنية، 15 مارس 2010.
.storyId=124687123؟https://www.npr.org/templates/story/story.php

"حالة المعاهدات: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، بدون تاريخ
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-chapter=4&lang=en#EndDec&8

توفيق، محمد، وجو ستيرلنج. "تنحي المرشح بعد مزاعم الشريط الجنسي في العراق - سي إن إن" سي إن إن، 20 أبريل 2018.
.https://www.cnn.com/2018/04/20/middleeast/iraq-parliament-candidate-withdraws/index.html

"نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (12) لسنة 2018." المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الثانية
http://www.ihec.iq/ihecftp/2018/en/sys12en.pdf.

طومسون، سيليا. "المرأة تطالب بدور سياسي أكبر في صنع القرار في إقليم كردستان العراق" الأمم المتحدة العراق، 12 مارس 2017.
http://www.uniraq.org/index.phpoption=com_k2&view=item&id=6967:women-call-for-greater-political-role-in-decision-making-in-kurdistan-region-of-iraq&Itemid=606&lang=en

فيلاردو وفاليريا وسارة بيطار. "ملف النوع الاجتماعي- العراق: تحليل لحالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق" أوكسفام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ديسمبر 2018. https://doi.org/10.21201/2018.3460.

وايلين، جورجينا. "النوع الاجتماعي والسياسة الديمقراطية: تحليل مقارن للدمج في الأرجنتين وشيلي" *مجلة دراسات أمريكا اللاتينية* 32، رقم 3 (2000): 765-93.

وينج، جويل. "النساء العراقيات قبل وبعد الغزو عام 2003، مقابلة مع الأستاذة نجاة العلي جامعة لندن." *مدونة تأملات حول العراق*، 23 ديسمبر 2013. http://musingsoniraq.blogspot.com/2013/12/iraqi-women-before-and-after-2003.html.

"مع حصولهن على بعض المكاسب الانتخابية في العراق، تعمل المرشحات نحو التغيير" هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 16 مايو 2013.
http://www.unwomen.org/news/stories/2013/5/with-some-electoral-gains-in-iraq-women-candidates-work-towards-change.

"المرأة في البرلمانات: المتوسطات العالمية والإقليمية." الاتحاد البرلماني الدولي، غير مؤرخ
http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm.

Global Expertise. Local Solutions.
Sustainable Democracy.

IFES | 2011 Crystal Drive | 10th Floor | Arlington, VA 22202 | www.IFES.org